

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٤٠٤**

الجمعة، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

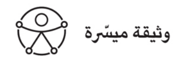
الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيدة كوردوبا صوريا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط


1838360 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة رشا جرهوم، مؤسسة ومديرة مبادرة مسار السلام لليمن.

وتنضم إلينا السيدة جرهوم عن طريق التداول بالفيديو من أوتاوا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى هذه الإحاطة الإعلامية لمجلس الأمن.

ولطالما أشير إلى اليمن باعتباره حربا منسية، ولكنني أشعر بعميق الامتنان الآن لأن الأمر لم يعد كذلك. فلم يسبق أن كُرّس هذا القدر الكبير كله من الاهتمام والجهد الدوليين لهذه الأزمة التي تستحق ذلك حقا. وما زال اليمن يعدُّ أكبر كارثة إنسانية في العالم، كما سيحدثنا عن ذلك السيد لوكوك والسيد بيسلي، ولا تزال مكافحة المجاعة مستمرة. وتستمر الوفيات بين النساء والأطفال والرجال أيضا بسبب الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها، في حين لا يزال اقتصاد البلد على حافة الانهيار. وتلك هي الأسباب التي تُلزمنا جميعا باتخاذ إجراءات عاجلة إزاءها.

ودعا الرأي العام والزعماء إلى القضاء على شبح المجاعة، وفي ذلك مثال واضح على يقظة الضمير الدولي. ولذلك السبب، أدعو شخصيا المجلس إلى تأييد الطلبات الخمسة التي قدمها مارك لوكوك في هذه القاعة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8379). فهي توفر خريطة طريق واضحة ويجب علينا جميعا تأييدها.

فالنزاع لا يزال مستمرا بلا هوادة، ونرى أن الحديدة باتت تمثل مركزا لثقل الحرب. وذلك ما جلعنا نرحب بالتقارير الواردة مؤخرا عن الحد من شدة العنف على جبهات الحديدة، ونحن بحاجة إلى مواصلة ذلك الحد. وأعرب عن شعوري بعميق الامتنان لجميع القادة الآخرين الذين دعوا إلى وقف الأعمال العدائية. ويجب ألا تكون هناك أي دعوات لاستئناف القتال. وبصفتي وسيطا في ذلك النزاع، فإن لدي اعتقادا راسخا بأنه لا ينبغي إعطاؤها المجال لإعاقة فرص الحوار والمفاوضات.

وما برح المجلس يدعو جميع الأطراف إلى تجنب حدوث أي كارثة إنسانية. وقد ذكّرنا الأمين العام غوتيريش بمخاوفنا في ذلك الصدد حينئذ. بيد أن الحالة في مدينة الحديدة لا تزال هشة وغير مستقرة. ونحن بحاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة. وكما يذكر أعضاء المجلس، فقد أحرزنا بعض التقدم خلال موسم الصيف الماضي صوب تسليم ميناء الحديدة للأمم المتحدة على أساس متفاوض عليه. وأعتزم زيارة الحديدة في الأسبوع المقبل برفقة زميلي ليز غراند، على الأقل بقصد استعادة الدور الإشرافي للأمم المتحدة على الميناء، فضلا عن لفت الانتباه إلى الحاجة المستمرة للتهدئة.

وأشعر بالارتياح إلى الدعوات الأخيرة الموجهة من جميع الأطراف: من حكومة اليمن على وجه الخصوص، وتنظيم أنصار الله، فضلا عن التحالف الدولي، إلى الأمم المتحدة لكي تتولى دورها القيادي في هذه المسألة في هذا الوقت. فلنعوِّل على ذلك ونبني عليه بديلا للتراجع.

وقد اقترن تزايد الاهتمام الدولي بتجدد التزام الأطراف اليمنية بالعمل معا على التوصل إلى حل سياسي. وأرحب بإعلان الرئيس هادي منصور عزمه على الإسراع بالتوصل إلى حل سياسي. وأعلم أيضا من خلال اتصالاتي في صنعاء أن تنظيم أنصار الله ملتزم بذلك أيضا. وعليه، فإنني أعتزم عقد اجتماع للأطراف قريبا في السويد. وأود أن أشكر في ذلك الصدد، الحكومة السويدية عبر السفير سكوغ، ممثل السويد هنا، على عرضها استضافة تلك المشاورات.

وأعتقد أننا على وشك التوصل إلى تسوية المسائل التحضيرية التي ستمكّننا من تحقيق ذلك. وأعرب عن امتناني للتحالف لموافقته على الترتيبات اللوجستية التي اقترحناها، وللتحالف وعمان أيضا على اتفاقهما على تيسير الإجلاء الطبي لبعض الجرحى اليمنيين من صنعاء.

وهذه لحظة حاسمة بالنسبة لليمن، إذ تلقيت تأكيدات حازمة من قيادة الأطراف اليمنية - من حكومة اليمن أولا ثم تنظيم أنصار الله - لالتزامها بحضور تلك المشاورات. وأعتقد أنها جادة في السير على ذلك الطريق وأنها ستشارك في تلك المشاورات، فضلا عن مشاركة الشعب اليمني الذي هو في أمس الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي لحرب ما يزال هو الضحية الرئيسية لها.

وأمضيت هذين الشهرين الأخيرين في السعي إلى تأييد الأطراف لنسخة مستكملة من إطار للمفاوضات، وقدمت إحاطة شفوية عن عناصرها لأعضاء المجلس في ١٨ حزيران/يونيه. ويستند ذلك الإطار إلى ثلاث مرجعيات بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) فضلا عن التقدم المحرز في الكويت على وجه الخصوص. وأعرب مرة أخرى للمجلس، مثلما فعلت في الاجتماعات السابقة، عن امتناننا لحكومة الكويت لاستضافتها لتلك المحادثات في عام ٢٠١٦.

وبعد الاستماع بعناية إلى الأطراف خلال الأشهر القليلة الماضية، فإنني على ثقة من أن الإطار يتسق مع متطلبات المجلس ومع الحقائق الجديدة للنزاع في اليمن. ومع أن الإطار من رؤيتي الخاصة، فإن الأفكار الواردة فيه لا تقتصر عليّ وحدي. فقد شكّلت كل المحادثات والمفاوضات التي جرت سابقا الأساس لتلك الوثيقة. وتشاطرت هذا الإطار - كما يتوقع الحاضرون هنا - مع الأطراف سعيا لمعرفة آرائهم فيه، وآمل أن يحظى بالقبول لديها في نهاية المطاف بوصفه أساسا للتفاوض فحسب وليس للتفاوض على النص نفسه. فتلك مسألة سنعمل على جمع الأطراف معا لأجلها في غضون الأسابيع والأشهر القادمة. وعندما تتاح للأطراف الفرصة لإحاطتي علما بآرائها في ذلك الإطار، سأطرحه أمام المجلس وسأطلب تأييده كي يتسنى له استخدامه بوصفه أساسا للمشاورات المقبلة في الأمر ونتفق على خريطة طريق للتوصل إلى اتفاق انتقالي، حبذا لو كان في الجولة المقبلة من المشاورات.

ويحدد الإطار المبادئ والمعايير اللازمة للمفاوضات اليمنية الشاملة بقيادة الأمم المتحدة بغية إنهاء الحرب وحل النزاع وبدء عملية الانتقال السياسي.

وهو يشمل مجموعة من الترتيبات الأمنية والسياسية المؤقتة، بما في ذلك الآليات والتسلسل وضمانات التنفيذ. وهي وثيقة واسعة النطاق للغاية، لأن الغرض الوحيد منها هو أن تكون أساساً للمفاوضات المفصّلة. ومع ذلك، أعتقد أن الترتيبات المحددة والمشار إليها ستسمح بإنهاء القتال داخل اليمن وبعودة العلاقات الودية لليمن مع الدول المجاورة واستعادة مؤسسات الدولة.

وأعتقد أن الإطار يجسّد قرارات المجلس في الواقع وفي الكلمات ولا يحيد عنها بأي حال من الأحوال. إن مهمتي هي رسم الطريق نحو الحل التوفيقي المبدئي الذي يتيح لشعب اليمن أن يعيش مرة أخرى في سلام. وهي تحدد الحل السياسي المتاح وهو، كما قلت، موجود إذا أريد اعتماده وحالفنا الحظ للمضي قدماً.

إن المهمة الرئيسية للوسيط هي الجمع بين الأطراف لتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والحلول التوفيقية بدلاً من القتال والنزاع. وهذا ما آمل أن نراه قريباً فيما نمضي قدماً. وإننا نفعل كل ما في وسعنا لتحقيق تلك الأهداف ولكن، كما قلت في هذه القاعة في نيسان/أبريل، يمكن لمجريات الحرب أن تزيل السلام عن طاولة المفاوضات (انظر S/PV.8235). وعلينا ألاَّ ندع ذلك يحدث الآن.

ونحن نعمل بجد لوضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات اللوجستية. وسأذهب إلى صنعاء في الأسبوع القادم لهذا الغرض. وسألتقي بزعيم حركة أنصار الله، عبد الملك الحوثي، الذي كانت لي معه مناقشات مفصّلة في الأشهر السابقة بشأن الحاجة إلى المشاركة والمشاورات، والمفاوضات في نهاية المطاف. وسيكون من المفيد أن نسمع مرة أخرى رأي قيادته بشأن هذه المسائل. ويسعدني أيضاً السفر مع الوفد إلى المشاورات، عند الاقتضاء.

ولكي تكون التسوية السياسية مستدامة، يجب أن تكون شاملة للجميع. وإنه لمن مقتضيات القرارات المتعلقة بهذا النزاع. ويجب أن تحظى بدعم الشعب اليمني. وإنني لمحظوظ إذ أحظى بدعم الفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية، الذي لم يأت معنا إلى جنيف فحسب، بل يقدّم أيضاً أفكاراً محددة بشأن التكتيكات والاستراتيجيات بينما نمضي قدماً نحو المشاورات. كما أننا نتطلع إلى استخدام التكنولوجيا لتعزيز الشمولية وتوفير منبر تفاعلي للأصوات التي يتعذر عليها السفر ولكنها تظل في اليمن ليتم الاستماع إليها فيما نجمع الأطراف حول الطاولة. فليس التواجد المادي في القرن الحادي والعشرين، في رأينا، السبيل الوحيد لتعزيز شمول الجميع.

إن القضية الجنوبية هي دائماً في أذهاننا. ونحن ننعم الآن بفترة من الهدوء ولكن خطر العنف وزعزعة الاستقرار وعدم الاستقرار ماثل على الدوام. لقد أمضيت قدراً كبيراً من الوقت في الاستماع إلى المجموعات الجنوبية وفي استكشاف سبل معالجة شواغلها. وفي نهاية المطاف، لا بدّ من تحقيق الحل العادل للقضية الجنوبية، في رأيي، خلال الفترة الانتقالية. وهو ينبغي أن يلبّي التطلعات المشروعة لشعب اليمن وأن يضمن تمتعه بفوائد الحكم الرشيد. وهذا غني عن البيان، ولكني أعتقد أن من المهم أن يسجل هذا الهدف هنا. فمن الواضح أن للجهات الفاعلة في الجنوب دوراً حاسماً في الحفاظ على نتائج عملية السلام التي نعمل عليها الآن، ومن الأهمية بمكان ضمان موافقتها. بيد أن من مسؤوليتي أن أنبّه مجلس الأمن إلى وجود أعمال غير منجزة في جنوب اليمن.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن لأعضاء المجلس أننا على وشك اختتام - وكنت آمل أن أعلن هذه النتيجة - اتفاق بين الأطراف بشأن تبادل الأسرى والمحتجزين. وأعتقد أنه كان وسيبقى أول اتفاق بين أطراف النزاع. وقد أحرزنا قدراً كبيراً من التقدم. لقد كان الرئيس هادي منصور أول من حثنا على التركيز على ذلك. وحظيت أيضاً بدعم من عبد الملك الحوثي عندما التقيت به في البداية. وأرحّب بالتزام جميع الأطراف التي شاركت بحسن نية - التحالف وحكومة اليمن وأنصار الله. وهي لفتة إنسانية مهمة ورسالة مناسبة التوقيت تعطي الأمل للشعب اليمني. وكما قلت، كنت آمل أننا تمكّنا من الإعلان عن إضفاء الطابع الرسمي على هذا الاتفاق في الوقت الراهن. ومع ذلك، فأنا على يقين من أن ذلك سيحدث في الأيام المقبلة.

وأعتقد اعتقاداً راسخاً أنه يتعين على الأطراف أن تجتمع دون شروط، أيضاً تحت رعايتنا، للمشاركة في معالجة الحالة

الاقتصادية الصعبة في اليمن، بما في ذلك التدهور السريع لقيمة الريال اليمني – وهو جانب رئيسي من جوانب المجاعة. ومن المفيد الإشادة والتنويه بحكومة اليمن نظراً لحقيقة أن انخفاض قيمة الريال، التي كانت تثير الجزع في الأسابيع الماضية، قد خفتت حدتها على ما يبدو. وأعتقد أن من المهم الإشارة إلى ذاك التدبير الهام للغاية المتعلق بوطأة الأزمة في اليمن. ولا ينبغي أن تكون تلك المسألة موضوع نظر سياسي عندما يكون الضحايا من الشعب اليمني. وفي الواقع، فهذا ليس تدبيراً لبناء الثقة. إنها مسؤولية والتزام أخلاقيان من الأطراف للشعب اليمني. وآمل أن أعقد اجتماعاً، وما فتئت أخطط لذلك لبعض الوقت، في وقت قريب للبنك المركزي اليمني بتيسير من صندوق النقد الدولي، بغية الاتفاق على خطة عمل من شأنها أن تسمح للبنك المركزي اليمني الاضطلاع بمسؤولياته في جميع أنحاء البلد ولجميع اليمنيين.

وأخيراً، يجب أن نغتنم الزخم الدولي الإيجابي بشأن اليمن. إن الاهتمام باليمن رصيد عظيم، وكذلك شأن وحدة المجلس. وإني أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن هذه فرصة تأتي في لحظة حاسمة للسعي إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة للنزاع. ولا يمكن بعد الآن الإشارة إلى اليمن على أنها في حرب منسية. وأود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر في حقيقة أن جميع جهودنا ينبغي أن توجّه صوب ما لا يقل عن اثنتين من المسائل. الأولى هي الأولوية الإنسانية، والتي سيشير إليها، وأنا واثق من ذلك، كل من السيد لوكوك والسيد بيزلي في القريب العاجل. تلك من أهم أولويات شعب اليمن. وثانياً، دعونا نأمل أنه لن تحدث أفعال أو أوجه تقصير تحول دون عقد الأطراف لمشاورات في السويد في الأسابيع المقبلة. وتلك فرصة طال انتظار شعب اليمن لها وقد طلبها المجلس منذ فترة طويلة من الأطراف. وأعتقد أننا وصلنا إليها تقريباً. ولا أعرف إذا كنا سننجح وما هي الاحتمالات. فنحن بحاجة إلى التركيز على كفالة ألا يعطل شيء الطريق إلى ذلك الاجتماع.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، حذرتُ مجلس الأمن من أن أزمة اقتصادية خطيرة وتصاعداً للنزاع قد دفعا باليمن أقرب إلى المجاعة من أي وقت مضى (انظر S/PV.8379).

وبعد وقت قليل من تلك الإحاطة، أصدرتْ شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات إنذاراً جديداً. إن شبكة نظم الإنذار المبكر، التي تدعمها الولايات المتحدة، واحدة من كبار الجهات المقدمة للإنذار المبكّر والتحليل بشأن الانعدام الحاد في الأمن الغذائي. ووفقاً لما أفادت به الشبكة، ”يواجه اليمن أكبر حالة طوارئ للأمن الغذائي في العالم، ويتطلب تدهور التوقعات الإنسانية اتخاذ إجراءات عاجلة للتقليل من احتمال حدوث خسائر فادحة في الأرواح“.

إن شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعات تصف حالة الأمن الغذائي في اليمن بأنها تواجه ”تدهوراً كارثياً“ وتحذّر من أن العديد من ملايين الناس الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في البلد ”يواجهون فجوات كبيرة في الاستهلاك الغذائي بما يكفي لتؤدي إلى زيادات في الوفيات البشرية“.

إذاً فهل هي مجاعة؟ مع الاحترام، أخشى أن هذا ليس هو السؤال الصحيح. والدرس المستفاد المؤلم جداً من المجاعتين اللتين أعلن عنهما في هذا القرن – في الصومال في ٢٠١١ وفي جنوب السودان في ٢٠١٧– هو أن معظم الوفيات تحدث قبل إعلان المجاعة.

لذلك، ولكي نكون واضحين، أنا لا أقول إن المجاعة الواسعة النطاق قد اشتدت بالفعل في اليمن، إلا أن هذا هو ما نحاول منعه. ومن الواضح بجلاء أن اليمن يواجه بالفعل مجاعة

جماعية وانعداما حادا في الأمن الغذائي. ونحن محظوظون لحضور ديفيد بيزلي هنا اليوم. وسيقوم بوصف حالة الأمن الغذائي بمزيد من التفصيل، وسيوافينا بمعلومات عن زيارته إلى البلد في وقت سابق من هذا الأسبوع. وأرى أن اليمن حتى الآن قد تفادى المجاعة لسببين.

أولا، تنفذ الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية أكبر عملية لتقديم المساعدة في العالم، إذ تصل لحوالي ٨ ملايين يمني في جميع أنحاء البلد كل شهر. ثانيا، اتخذت الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية إجراءات عندما ازداد خطر وقوع المجاعة في الماضي، على سبيل المثال من خلال العمل معا من أجل رفع الحصار المؤقت في هذا الوقت من العام الماضي، وتوفير التمويل السخي والمرن والواسع النطاق في مطلع هذا العام. وعلى نحو ما أكدت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة، فإننا بحاجة ماسة لأن يتخذ المجلس مرة أخرى إجراءات الآن. ولذلك، التمست دعم المجلس بشأن خمسة طلبات رئيسية، والتي إذا ما نفذت بالكامل، فإنها ستنقذ حياة ملايين اليمنيين، وتجنبهم كارثة يمكن تفاديها تماما. ومن ثم، أود اليوم أن أطلع المجلس على الحالة الراهنة بشأن تلك الإجراءات الخمسة.

كان طلبي الأول هو أن يتم تنفيذ وقف الأعمال العدائية داخل وفي محيط الهياكل الأساسية والمرافق، التي تعتمد عليها عملية المساعدة والمستوردون التجاريون. وقدم العديد من أعضاء المجلس طلبات مماثلة خلال الجلسة التي عُقدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر وبعد ذلك، وعزز الأمين العام هذا الموقف في بيانه المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. لكن ما حدث بالفعل هو أن أعمال العنف تصاعدت على عدة جبهات فورا بعد إحاطتي الإعلامية الأخيرة. ومنذ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، لاحظت مصادر الأمم المتحدة وقوع حوالي ٨٠٠ حادثة قصف أو اشتباكات مسلحة أو ضربات جوية منفصلة في جميع أنحاء اليمن. وقد جرت بعض من أعنف المعارك في الحديدة، التي توجد فيها بالفعل معظم الهياكل الأساسية الحيوية التي تحتاج إلى الحماية. ووقد أدت هذه الحوادث في كثير من الأحيان إلى عواقب مدمرة على المدنيين. وكما وقع في إحدى الحوادث الأخيرة مثلا، تعرضت حافلة تقل مدنيين فارين من النزاع في الحديدة للهجوم يوم الثلاثاء، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص.

ولم تنج الهياكل الأساسية المدنية الحيوية أيضا. ففي يوم الأحد الماضي، أفادت التقارير أن عددا من المرضى – كان بعضهم لا يزال يعتمد على الأجهزة الطبية – قد فروا من أكبر مستشفى عام في الحديدة إلى الشارع في خضم انفجارات كبيرة. وبعد عدة أيام، تعرض المستشفى للضرر جراء الشظايا، ثم عن طريق القصف يوم أمس. كما تضرر مستشفى ثان بعد أن حوصر في تبادل لإطلاق النار انتقل من الخطوط الأمامية إلى جميع أنحاء المدينة. وتمركز المقاتلون داخل تلك المستشفى وفوق سطحه، مما عرض المنشأة بأكملها لخطر جسيم. وقد أدى أثر العنف في الحديدة إلى تفاقم الفوضى والصعوبات التي يواجهها الناس الذين كانوا في حالة يائسة أصلا. إن الاحتياجات هائلة؛ فربما لا يزال ٣٠ في المائة من الناس في المدينة يكافحون من أجل البقاء، ويشمل ذلك نحو ربع الأطفال يعانون من سوء التغذية. وعلى نحو ما أشارت إليه مؤخرا منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن، ليز غراندي، يوجد أشد الناس ضعفا في البلد بأسره في الحديدة. وهؤلاء هم أفقر الفقراء.

كما أثر القتال على العمليات الإنسانية. فقد تقلصت بعض البرامج في الحديدة وغادر الموظفون المشرفون عليها – وآمل أن يكون ذلك بصفة مؤقتة فقط. ولا تزال هناك برامج هامة أخرى قائمة في مجال الطوارئ، وتقوم الوكالات بإعادة التزويد بالإمدادات داخل الحديدة في محاولة لضمان أن تستمر العمليات الإنسانية الحيوية إذا ازدادت الحالة سوءا.

ولكل الأسباب التي ذكرها للتو السيد مارتن غريفث وتلك التي ذكرتها للتو أمام المجلس، لا تزال هناك حاجة ماسة، على نحو ما ذكر مارتن، لأن تتفق الأطراف على وقف الأعمال

العدائية. وقد أصدر كل منا بيانا يكرر التأكيد على ذلك في وقت سابق من هذا الأسبوع. وفي اليومين الماضيين، شهدنا تخفيفا محمودا في التصعيد، يبدو أنه على الأقل توقف للقتال في الحديدة، إلا أن ما نحتاجه هو أن تستمر التهدئة. وأود أن أذكر مرة أخرى أن الأمم المتحدة – كما سبق أن قلنا، وكما قال مارتن – على استعداد للاضطلاع بدور معزز في كفالة الاستخدام السليم للمنشآت الرئيسية حول الحديدة، مثل الميناء.

والمجال الثاني الذي التمست فيه دعم المجلس هو تيسير إمدادات الأغذية والسلع الأساسية الأخرى وحمايتها في جميع أنحاء البلد. وكما يعلم الأعضاء، فإن اليمن يستورد تقريبا جميع ما يستهلكه من الغذاء والوقود والأدوية. وانخفضت الواردات التجارية من المواد الغذائية في تشرين الأول/أكتوبر عبر موانئ الحديدة والسليف – حيث تدخل معظم الأغذية إلى البلد – بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة مقارنة بشهر أيلول/سبتمبر. ولم تقم سوى ١٧ سفينة بتفريغ البضائع في تلك الموانئ في تشرين الأول/أكتوبر، وهو ثاني أقل رقم شهري تم تسجيله على الإطلاق. ولتفادي حدوث مجاعة، لا بد من الحفاظ على تشغيل جميع الموانئ وإزالة العقبات التي تعترض الواردات أو التوزيع الداخلي للسلع الأساسية. ولذلك، فإني أرحب بقرار حكومة اليمن هذا الأسبوع بتعليق مرسوم مجلس الوزراء رقم ٧٥ بشأن الواردات الغذائية. وقد حذر الخبراء من أن التنفيذ الفوري لهذا المرسوم قد يؤدي إلى تفاقم نقص الغذاء وارتفاع الأسعار. لكن على الرغم من أن الحكومة قد علقت المرسوم ٧٥ المتعلق بالأغذية، فإنه لا يزال منطبقا على الوقود، وهو أمر بالغ الأهمية لضخ مياه الشرب والحفاظ على نظم الصرف الصحي، وتشغيل مولدات الكهرباء للمستشفيات.

ومنذ بدء إنفاذ المرسوم ٧٥ على الوقود في الشهر الماضي، قام التحالف – بناء على طلب من حكومة اليمن – بمنع دخول أربعة سفن تجارية تحمل قرابة ٥٣ ٠٠٠ طنا من الوقود. وهذا يعادل أكثر من ٤٠ في المائة من متوسط الواردات من الوقود في أي شهر منذ رفع الحصار المؤقت قبل عام تقريبا. ولحماية الإمدادات الغذائية وتجنب حدوث مجاعة، يجب على أطراف النزاع أيضا تجنب الإضرار بالهياكل الأساسية الداعمة أو قطع سبل الوصول إليها. ولا يزال الطريق الشرقي الرئيسي الممتد من الحديدة إلى صنعاء مغلقا بسبب انعدام الأمن، مما يضطر التجار والشركاء في المجال الإنساني إلى تغيير مسار الشحنات مما يكلف المزيد من الأموال ويستغرق المزيد من الوقت. وقد تبدلت جهات السيطرة على العديد من مواقع العمل الإنساني في الحديدة في الآونة الأخيرة. وتضم هذه المواقع مطاحن البحر الأحمر، التي تحتوي على ما يكفي من الحبوب لإطعام أكثر من ٣ ملايين شخص لمدة شهر. وأدرك أن هناك محادثات تجري بشأن الخيارات المتاحة للتأكد من أن تصل هذه الإمدادات الحيوية الآن إلى الأشخاص الذين يحتاجون إليها.

وكان طلبي الثالث هو أن يتم تقديم الدعم للاقتصاد اليمني من خلال ضخ عملات أجنبية ودفع المرتبات والمعاشات التقاعدية. فتلك التدابير ستكفل الحماية من المجاعة من خلال تعزيز قدرة الناس على شراء الأغذية وغيرها من السلع الأساسية، ودعم التجار في استمرار تدفق الواردات التجارية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قامت المملكة العربية السعودية بإيداع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار في البنك المركزي اليمني لتعزيز الريال اليمني. وقد ساعدت هذه الخطوة المرحب بها في خفض سعر الصرف من ذروته التي بلغت حوالي ٨٠٠ ريالا مقابل الدولار الأمريكي في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، إلى حوالي ٦٧٠ ريالا مقابل الدولار اليوم. كما ساعدت في تمويل الواردات من الأغذية وغيرها من السلع الأساسية. كما تشير بعض التقارير إلى أن مبلغ الإيداع هذا يمكن أن يساعد على خفض أسعار المواد الغذائية بشكل طفيف. وهذه تحسينات هامة.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نشير إلى أن سعر الصرف قبل تصاعد حدة النزاع منذ أربع سنوات كان يبلغ ٢١٥ ريالا مقابل الدولار، لذلك لا يزال سعر الصرف مرتفعا بأكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل تصاعد حدة النزاع. وفي العام الماضي وحده، فقد الريال حوالي ٥٠ في المائة من قيمته. كما أنه من المهم الإشارة إلى أن طلبات الحصول على رصيد من البنك المركزي مقابل الوديعة السعودية قد تجاوزت الأرصدة المتاحة، وهو دليل على حرص التجار على الحفاظ على تدفق الواردات الأساسية إذا كانت لديهم إمكانية الحصول على ما يكفي من رأس المال. وتدل هذه التطورات على أن ضخ عملات أجنبية أمر فعال للغاية في ظل هذه البيئة. ونحن بحاجة إلى تدفق مستمر وواسع النطاق للعملات الأجنبية في السوق لتمويل مستويات كافية من الواردات ودعم العملة لتصل إلى مستوى يجعل أسعار الأغذية وغيرها من السلع الأساسية في المتناول.

وفيما يتعلق بدفع المرتبات، رحبت في إحاطتي الإعلامية الأخيرة بالأنباء الواردة بأن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ستقدمان ٧٠ مليون دولار لتغطية علاوات ١٣٥ ٠٠٠ معلم. ونعتبر هذا الإجراء من أفضل الممارسات، وقد وصلت المناقشات مع المانحين المحتملين بشأن تكرارها من أجل العاملين في مجال الصحة والصرف الصحي، فضلا عن المتقاعدين، إلى مرحلة متقدمة. وقد أفرجت السلطات التابعة للحوثيين، قبل عدة أسابيع، في صنعاء أيضا عن بعض المتأخرات في مرتبات موظفي الخدمة المدنية. ونأمل أن تشكل هذه خطوة أولى نحو استئناف الدفع المنتظم للمرتبات في جميع أنحاء البلد.

وكان طلبي الرابع هو زيادة التمويل والدعم لعمليات المعونة. هذا العام، نشعر ببالغ الامتنان لجميع الجهات المانحة لتوفير ٢,٣ بليون دولار حتى الآن لخطة الاستجابة الإنسانية المنسقة من جانب الأمم المتحدة لعام ٢٠١٨. وهذا ما يقرب من ٨٠ في المائة من تقديراتنا للاحتياجات في بداية العام. وبالنظر إلى التطورات خلال الأشهر القليلة الماضية، نحن نناقش الآن تمويلا إضافيا لهذا العام مع الجهات المانحة. ويحدوني الأمل في أن تتخذ الجهات المانحة المعنية قريبا قرارا في هذا الشأن. بالنظر إلى الزيادة في الاحتياجات، نتيجة للقتال العنيف وزيادة انهيار الاقتصاد في الآونة الأخيرة، يمكنني أن أقول إن خطة الاستجابة للعام القادم ستكون أكبر بكثير. وسأعلن قريبا حجم الخطة بدقة. يعتزم الأمين العام عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن اليمن مع التركيز على خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ في شباط/فبراير.

وتمثل طلبي الخامس في دعوة جميع الأطراف المتحاربة إلى العمل مع المبعوث الخاص لإنهاء النزاع، ولن أكرر السرد الشامل الذي قدمه مارتن عن حالة العملية. إنني أكرر دعوته إلى التحرك بسرعة نحو وضع تدابير بناء الثقة والمشاورات، ومن ثم التحرك صوب استئناف المفاوضات الكاملة. لقد استمع أعضاء المجلس للتو إلى تأكيد مارتن لدعمه طلباتي الخمس. وأود أن أشدد على أنه يلزم النظر إلى تلك الطلبات الخمسة كحزمة واحدة. من الضروري اتخاذ إجراءات جديدة بشأنها جميعا إذا أريد تجنب حدوث خسائر كبيرة في الأرواح في مجاعة مروعة. ولذلك، فإنني أطلب مرة أخرى دعم أعضاء المجلس الفردي والجماعي – الدعم العملياتي والسياسي – بشأن تلك المجالات الخمسة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد لاكروا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيسلي.

السيد بيسلي (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الإحاطة الإعلامية بشأن اليمن. يطيب لي أن أكون مع زميلي وصديقي، اللذين أكن لهما درجة عالية من الاحترام.

أعلم أنه عند المثول في هذه القاعة المهيبة، ينتظر من المرء أن يتكلم بنبرة هادئة وأن يطرح النقاط بحذر. في المجال الدبلوماسي، هذا في أغلب الأحيان هو أفضل السبل وأكثرها سلاسة، لكنني لست متأكدا من أن ذلك ممكن اليوم. لقد عدت للتو من زيارة ميدانية إلى اليمن استمرت ثلاثة أيام، ولن تصف الكلمات حقيقة ما يحدث للأطفال والأمهات والآباء والأسر في ذلك البلد. ما شاهدته هذا الأسبوع في اليمن هو كوابيس ورعب وحرمان وبؤس. يعاني ذلك البلد الذي يتراوح تعداد سكانه بين ٢٨ و ٢٩ مليون نسمة منذ سنوات، أما الآن، قد يقول البعض إنه على حافة كارثة. لكنه ليس على حافة كارثة – إنه فعلا كارثة، وعلى كل واحد منا أن يلوم نفسه. السؤال المطروح، هو ماذا سنفعل حيال ذلك؟

الأوضاع التي يعاني منها اليمنيون كل يوم هي حاليا بسبب الحرب وحدها. ما كانت لتوجد على الإطلاق إن جلس هؤلاء العنيدون وأجروا محادثات بدلا من القتال. قد يكون اليمن هو المثال الرئيسي الذي دفع المجلس ليسجل في المحاضر في أيار/مايو الاعتراف بالصلة بين النزاع والجوع. اسمحوا لي أن أقولها بعبارات إنسانية لأن أعضاء المجلس سيسمعون الكثير عن الأرقام اليوم وغدا.

لكن الأمر لا يتعلق بالأرقام فحسب؛ إنه يتعلق بأناس حقيقيين لهم أسماء، مثل محمد، الذي رأيته قبل يومين فقط في مستشفى في صنعاء. إن والدي الرضيع البالغ من العمر ثمانية أشهر استقلا السيارة لمسافة ٣٠٠ كيلومتر إلى المستشفى الوحيد الذي لديه قدر من الدعم؛ كانا يحاولان إنقاذ حياة ابنهما الصغير. إنه يعاني من سوء التغذية الحاد ويزن ٣,٣ كيلوغرام فقط، وهو ما يقرب من ثلث ما يجب أن يكون عليه وزن طفل في هذه الفئة العمرية. لم يكن محمد أكثر من مجرد جلد على عظام. شاهد أعضاء المجلس صورا كهذه في الأخبار. تلك ليست حوادث منعزلة. إنها واقع الأطفال في جميع أنحاء البلد.

قلت إنه لم يكن أكثر من جلد على عظام، لأن المحزن هو أن محمد توفي أمس. من الصعب التجول في مستشفى. في الغرفة تلو الغرفة، يرى المرء هؤلاء الأطفال الصغار يحتضرون أمام الأعين. وأتذكر طفل برزت قدمه من أسفل البطانية. وكأب، رأيت أنه أمر لطيف، وتوجهت لكي أدغدغ هذا القدم الصغير على أمل أن أرى ابتسامة. لكن لم تكن هناك ابتسامة. كان الأمر كأن دغدغت قدم شبح. ليس هناك ابتسامات ولا ضحكات. البكاء بصوت واهن؛ إنهم مرضى وجوعى ويحتضرون. أخبرني كبير الأطباء في المستشفى بأنهم يستقبلون كل يوم نحو ٥٠ حالة لأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد. لديهم غرف تتسع لـ ٢٠ حالة فقط. وعندما سألت عما يفعلون مع الحالات الثلاثين الأخرى، أجاب بأنه يعيدونهم إلى بيوتهم ليموتوا هناك. قبل أربع سنوات، لم يكن لدى المستشفى حتى حيز للأطفال الذين يعانون سوء التغذية.

سأركز في هذه الإحاطة الإعلامية على ثلاثة عناصر رئيسية، هي: أولا، الأثر الاقتصادي للأزمة السياسية والعسكرية؛ وثانيا، حالة الأمن الغذائي المتدهورة؛ وثالثا، ما يجب على الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والجهات الفاعلة الأخرى القيام به لكي يقف اليمن على قدميه.

أولا، اليمن في حالة انهيار اقتصادي. عانى شعب اليمن وطأة الحرب لسنوات، لكن ما يغير الحالة بشكل جذري على أرض الواقع اليوم هو الانهيار الاقتصادي. لقد هبطت قيمة الريال اليمني بنسبة مذهلة قدرها ٢٣٥ في المائة منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥– من ٢١٥ ريالا مقابل كل دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى ٧٢٠ ريالا تقريبا. تصور كيف يؤثر ذلك على أسرة معيشية – فقدت ثلثي قدرتها الشرائية. وفي كثير من الحالات، تضاعفت أسعار المواد الغذائية الأساسية البسيطة في الأشهر الثمانية الماضية. هذا يحدث بينما يتحرك دخل الأسر المعيشية في الاتجاه الآخر. اختفت ثمانية ملايين

من سبل كسب العيش؛ هناك ١,٢ مليون من موظفي الخدمة المدنية لا يحصلون على أجر أو حصلوا على قدر ضئيل من الدعم المالي في السنوات القليلة الماضية. هؤلاء الـ ١,٢ مليون موظف من موظفي الخدمة المدينة يعيلون حوالي ثمانية ملايين فرد من السكان البالغ إجمالي تعدادهم ٢٩ مليون نسمة تقريبا.

هناك مشاكل هائلة فيما يتعلق بالعملة، مع عدم وجود دخل أو إمكانية للحصول على النقد. بالنسبة لبلد يعتمد على الواردات في الاحتياجات الأساسية للحياة، هذه كارثة. البلدان الأخرى التي عانت من التضخم المفرط، مثل جنوب السودان وزمبابوي، يمكنها على الأقل زراعة غذائها، لكن اليمن لا يستطيع. إنه يعتمد على الواردات. وهذا هو السبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في الجوع.

ثانيا، الأمن الغذائي المتدهور؛ استنادا إلى أحدث تقييماتنا، نحن نعلم علم اليقين أنه مترد للغاية. من بين ٢٨ مليون يمني، نعتقد أن ما يصل إلى ١٨ مليونا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، لكن ما يصل إلى ١٢ مليون يمني أو أكثر - ما يقرب من نصف سكان البلد بأسره - قاب قوسين أو أدنى من المجاعة. إنهم على وشك الموت جوعا؛ لا يعرفون متى سيحصلون على وجبتهم الغذائية التالية. وكما قال مارك، ما أن تعلن حالة مجاعة يكون الوقت قد تأخر كثيرا.

هؤلاء أطفال وبالغون يموتون كل يوم. ربما لا يمكن بعد تصنيفهم باعتبار أنهم يموتون من المجاعة، لكننا في طريقنا نحو كارثة. لقد تضاعف العدد في السنة ونصف السنة الماضية، وهو يزداد سوءا، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض قيمة العملة. يبين نظامنا للرصد أن هناك ٣,٦ مليون جائع آخر في اليمن مقارنة بعددهم قبل ثلاثة أشهر. في الشهر الماضي وحده، زاد عدد الجياع ١,٦ مليون شخص. أعتقد أننا لا نحتاج إلى انتظار إعلان رسمي عن المجاعة أو حتى تقرير كامل لكي نتخذ إجراءات.

يجب علينا أن نتحرك الآن. أعتقد ذلك بسبب ما شاهدته بنفسي وسمعته بذاتي في الأسبوع الماضي. الأطفال يموتون بالفعل في جميع أنحاء البلد. في الوقت الحالي، يساعد برنامج الأغذية العالمي حوالي ٨ ملايين شخص كل شهر في اليمن.

ونشعر بالامتنان على وجه الخصوص، لسخاء المانحين، وللعمل الشاق الذي اضطلع به نحو ٥٠٠ من الموظفين، الذين عرضوا حياتهم للخطر كل يوم في ذلك البلد، ولـ ٣٠ من الوكالات الشريكة المتعاونة؛ وكذلك للدعم المقدم من وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

إن لدى برنامج الأغذية العالمي حاليا ما يكفي من حبوب الأغذية في البلد لمدة شهرين من المساعدة لحوالي ٦,٨ ملايين شخص. ولدينا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عدة شحنات من الأغذية في طريقها إلى الموانئ المختلفة في البلد. ولقد بدأنا حتى في استخدام ميناء صلالة في عمان المجاورة، كطريق تكميلي. ونتحسب لأي حالة كارثية محتملة في أي ميناء لنضمن أن تكون لدينا بدائل لتقليل أثر الحالة المزرية القائمة بالفعل، إلى أدنى حد. ونحن ننظر في تأمين موانئ بديلة في المملكة العربية السعودية وفي عمان، كما ذكرت، حتى لا ينقطع خط الإمداد إذا دُمر ميناء الحديدة. ويجب أن تتوقف الأعمال العدائية.

إني لم أذهب إلى عدن وصنعاء فحسب، بل ذهبت أيضا إلى الحديدة. وأود أن أحيط المجلس علما بزيارة الحديدة. إن الرحلة البسيطة، اللطيفة، الجميلة، التي تستغرق عادة ثلاث أو أربع ساعات، لم تعد جميلة أو بسيطة جدا. إنها تستغرق ضعف ذلك الوقت من أجل المرور عبر نقاط التفتيش، الواحدة بعد الأخرى؛ لقد قُصفت الجسور، وأيا كانت الحالة، فبسبب جبهة الحرب يتحتم علينا الانتقال والذهاب عبر طرق مختلفة. إنها مهمة شاقة تماما. لقد ذهبت أنا وليزي غراندي معا.

إن الحديدة مثل مدينة أشباح. ويشاهد المندوبون ذلك النوع من الأفلام التي تبدو فيها المدن خاوية. ويرى المرء كلبا

يمشي هنا أو هناك، وهذا هو تقريبا كل ما هنالك. والطريقة التي نتبعها لتوزيع الأغذية في الوقت الحاضر هي إعطاء السكان ما يكفي شهرا كاملا، لنقلل بذلك من وجودهم في الشوارع، لأن السكان لا يريدون السير في الشوارع خوفا من أن يقتلوا. ولا يمكن للمرء أن يتصور عدد الأشخاص الذين يحضرون إلى ويرغبون في احتضاني، وليقولوا لي ''شكرا لك على حضورك إلى هنا''. ولكنهم يقولون بعدئذ ''رجاء، لا ترحل''. لأنه عندما كنا هناك لم يحدث قتال. ''رجاء، لا ترحل. أمكُث لبضعة أيام. إمنحنا السلام. إمنحنا بعض الأمل''. وقلت أنني يجب أن أرحل لكي يمكنني أن أساعد في إخبار العالم بأن الحالة سيئة حقا، وأنهم يستحقون ما هو أفضل.

ونقطتي الثالثة تتعلق بالتدخل الإنساني والاقتصادي المطلوب. وإنني أوافق تماما على كل ما تحدث عنه مارك. إن هذا ليس مجرد عنصر واحد. بل هو مجموعة عناصر. ويجب علينا أن نعمل معا، ولكن اسمحوا لي أن أوضح أن المجاعة تلوح في الأفق ما لم تتغير الظروف، وتتغير فورا. لقد سببت الحرب أضرارا على مدى أربع سنوات، ولكن الأزمة الاقتصادية ستعجل بتلك الأضرار في غضون أشهر فقط. ويجب أن نجمع بين المساعدة الإنسانية وبذل الجهود الشاملة لاستعادة الاقتصاد اليمني. وأود أن أكون واضحا تماما – إن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكنها أن تعكس مسار الحالة المزرية. إننا بحاجة إلى نهج مزدوج.

أولا، نحن بحاجة إلى ضخ المزيد من العملة الصعبة في الاقتصاد اليمني وفي يد الشعب اليمني كما أشار مارك. ويلزم تثبيت الريال عند نسبة ٤٥٠ إلى ١ دولار على الأقل ليتسنى للسكان شراء الاحتياجات الأساسية مرة أخرى، وتنشيط الاقتصاد من جديد. وسيتطلب ذلك ضخ نقد بقيمة حوالي ٢٠٠ مليون دولار في الشهر.

ثانيا، نحن بحاجة إلى توسيع نطاق المساعدة التي نقدمها من أجل تقديم المساعدة إلى ١٢ مليون شخص شهريا. وكما ذكرت من قبل، نحن نقدم المساعدة إلى حوالي ٨ ملايين شخص. ونحن بحاجة إلى توسيع نطاق المساعدة لتغطي حوالي ١٢ مليون شخص بهامش زيادة أو نقصان قدره مليون أو مليوني شخص. وسيتطلب ذلك حوالي ١٥٠ إلى ١٦٠ مليون دولار شهريا فيما يتعلق بالأغذية والمساعدة فقط، مقابل حوالي ١٠٠ مليون دولار في الشهر، وهو المبلغ الذي ننفقه في برنامج الأغذية العالمي. وإذا أمكننا جمع أموال تبلغ ما بين ١٥٠ إلى ١٦٠ مليون دولار شهريا للمساعدة الغذائية وحدها فإننا نأمل، ونعتقد أنه يمكن استخدام حوالي ٥٠ مليون دولار منها لتقديم المساعدة النقدية للسكان الأكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، ولن تنقذ تلك المساعدة النقدية الأرواح فحسب، بل من شأنها أيضا أن تساعد على ضخ السيولة التي تشتد الحاجة إليها في الاقتصاد. ونحن نعمل مع أصحاب المخازن، ومع الأعمال التجارية التي تملكها الأسر لمساعدتها على توفير السيولة لتنشيط الاقتصاد في تلك المجتمعات المحلية، ولتشغيل محرك الاقتصاد مرة أخرى، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في هذا البلد.

ولكن بينما نبدأ هذا العمل، يجب أن تضمن الأطراف المتحاربة إمكانية الوصول، لا سيما من ميناء الحديدة وإليه. فإذا أغلق ميناء الحديدة دون بدائل، سيكون هذا دمارا يفوق كل ما نتخيله. سيموت صبية وصبايا. ولا يمكننا حقا تلبية الاحتياجات ما لم تتوفر لنا إمكانية الوصول بشكل أفضل في جميع أنحاء البلد – إلى الممرات اللوجستية، والموانئ، والقدرة على الرصد والتقييم. ونحن بحاجة إلى تعجيل التصاريح لشحناتنا، والتأشيرات، وطلبات المعدات، والأفراد.

إن اليمن على شفا الإنهيار، ولذا، علينا أن نعمل معا. ويجب على المجتمع الدولي استخدام كل ما بوسعه لإيقاف هذه الحرب، وإنقاذ اقتصاد اليمن والشعب اليمني. ويجب أن تحصل المنظمات الإنسانية، مثل برنامج الأغذية العالمي، على الموارد وعلى إمكانية الوصول التي تلزمها من أجل إنقاذ أرواح الأبرياء

من الأطفال والأسر. وبخلاف ذلك، سنكون في برنامج الأغذية العالمي والوكالات الإنسانية الأخرى، في موقف من عليه أن يحدد من من الأطفال سيأكل ومن لن يأكل، ومن من الأطفال يعيش ومن يموت. فكيف يمكن لأي شخص في هذه القاعة أن يرضى بمثل ذلك العمل؟

كل طفل يستحق أفضل من ذلك. إن عبارة ''مؤلمة'' و ''مأساوية'' لا تعطي الحالة في اليمن حقها. إن البشرية جمعاء ينبغي أن تشعر بالخجل جراء ما يحدث في ذلك البلد. ومع كل الثروة الموجودة في العالم اليوم، وجميع المعارف الفكرية، وكل التكنولوجيا المتوفرة في العالم اليوم، ينبغي ألا يذهب طفل واحد إلى فراشه جائعا في اليمن، ناهيك عن أي مكان آخر. لقد مضى وقت طويل، طويل جدا على وضع حد لذلك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد بيزلي على إحاطته الإعلامية.

وأعطى الكلمة الآن للسيدة جرهوم.

السيدة جرهوم: أشكر المجلس على منحي الفرصة لإحاطة المجلس علما باسم مبادرة مسار السلام وشبكة التضامن النسائية – وهي إئتلاف يضم ٢٥٠ امرأة يمنية ومنظمات تقودها النساء، وتعمل في مجال حماية المرأة وبناء السلام في اليمن.

ما برح اليمن يشهد حربا مدمرة متصاعدة منذ أكثر من أربع سنوات. وفي بلدنا، هناك جرح ينزف في كل بيت، وقصص لا تنقطع عمن فقد وعن اليأس. ويصرخ الأطفال وهم يموتون قائلين ''لا تدفنوني!'' لكن بينما يستعر النزاع، تذهب صرخاتهم هباء. إن استخدام الأسلحة المتفجرة من جانب القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليا، وحلفائها في التحالف العربي، وكذلك من جانب الحوثيين، أدى إلى الكثير من الخسائر في صفوف المدنيين. ولا تزال الأطراف المتحاربة تتجاهل القانون الإنساني الدولي مع الإفلات فعلا من العقاب في الحديدة وتعز وفي جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، فإن الجهات الفاعلة والمشتركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع تتجاهل المبادئ الرئيسية لمعاهدة تجارة الأسلحة. إن الاستخدام الواسع النطاق للألغام الأرضية من جانب الحوثيين قد أدى إلى سقوط مئات القتلى والجرحى وهو العائق المباشر أمام الحصول على المعونة. وسوف تدفع الأجيال المقبلة الثمن.

وبينما نستعد لمناسبة اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، أود أن أذكر المجلس بأن المرأة اليمنية تعاني بالفعل من العنف القانوني والمؤسسي والاجتماعي. ونتيجة لذلك، تتحمل عبء انعدام الأمن المتعدد الأبعاد لهذه الحرب. وقد ارتفعت الحالات الموثقة للعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، بنسبة ٧٠ في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من الحرب. وزادت حالات زواج الأطفال بنسبة ٦٦ في المائة.

وتنفق النساء في مدينة تعز المحاصرة ساعات طويلة سيرا على الأقدام عبر طرق وعرة، أو يجتزن مناطق خاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة، حيث يتعرضن لمضايقات متكررة. وهن يفعلن ذلك من أجل توفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن، ولحماية رجالهن من التجنيد القسري والاختطاف والاحتجاز والتعذيب. وتعرضت الفتيات، بما في ذلك طالبات جامعة صنعاء للقمع العنيف من جانب جماعات الحوثيين المسلحة، بما في ذلك المجرمات المعروفات بالزينبيات. .

وتعرضت بعض النساء للضرب والتعذيب بالكهرباء وألقي القبض عليهن ولم يفرج عنهن عنه إلا بشرط الامتناع عن المشاركة في الأنشطة. وجرى احتجاز الذكور من أفراد أسر نساء أخريات بالنيابة عنهن.

وقد دعمنا العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان بتمكينهن من الخروج الآمن إلى بلدان مجاورة، ومساعدتهن في طلب اللجوء والتماس إعادة التوطين في بلدان ثالثة. ومن المؤسف أن أيا من هذه الحالات لم يسفر عن إعادة توطينهن.

وعلى الرغم من أن أزمة لاجئي اليمن من حيث العدد لا ترقى لمستوى الأزمة السورية، فإنها لا تزال مشكلة تؤثر على مئات الآلاف من اليمنيين. وكان مما أسهم في تفريق الأسر اليمنية سياسات من قبيل لائحة دبلن في الاتحاد الأوروبي والأمر التنفيذي في الولايات المتحدة، الذي يحظر على مواطني سبع دول، بما فيها اليمن، دخول الولايات المتحدة، والسياسات السعودية المتبعة مؤخرا لترحيل اليمنيين.

وفيما يتعلق بالحالة في جنوب البلد، نكرر ما أعربت عنه الأصوات النسائية في جنوب اليمن بشأن أهمية التوصل إلى حل عادل للقضية الجنوبية وإعمال حق الجنوبيين في تقرير المصير. واليوم، بعد ثلاثة عقود من الكفاح، لم يتم بعد معالجة مظالم الجنوبيين. كما شهدنا الاستبعاد التام للجنوبيين وقضيتهم من إطار السلام الحالي ومن المفاوضات، وهو ما يُبرر عادة بالقيود التي يفرضها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) الذي يجري تفسيره على أنه يقصر المفاوضات على جانبين.

إننا، كنساء، لنا أكبر مصلحة في السلام. ويعمل أعضاء شبكة التضامن النسوي بلا كلل لوقف النزاع الدموي على موارد المياه والأرض ولإخلاء المدارس من الجماعات المسلحة واستعادة حقوق أبنائنا وبناتنا في التعليم، ونحن نخاطر بحياتنا يومياً لإنقاذ الأسر المحاصرة في مناطق النزاع. ويؤدي العديد من أعضاء الشبكة دوراً رئيسيا في التخفيف من معاناة المواطنين من خلال تنفيذ مشاريع للإغاثة والتفاوض على فتح ممرات إنسانية.

ونفخر على وجه الخصوص بتشاطر الأخبار التي تفيد بأن رابطة أمهات المختطفين، التي تتظاهر بانتظام وتدعو إلى الإفراج عن أبناء أعضائها فيما تتعرض للمخاطر والاعتداء، تمكنت من تأمين الإفراج عن ٣٣٦ محتجزا. ويُقارن ذلك بعدم إطلاق سراح أي محتجز من خلال العملية التي ترعاها الأمم المتحدة. ويعمل أعضاء آخرون في شبكة التضامن النسوي بنشاط من أجل وقف تجنيد الأطفال في صفوف المقاتلين. وهم يفعلون ذلك رغم محدودية الوسائل المتوفرة لمساعدة هؤلاء الأطفال. وفي الوقت نفسه، علقت الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١٦، برامجها الخاصة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي تستهدف الأطفال، مشيرة إلى الشواغل الأمنية وانتظار التوصل إلى حل سياسي.

لقد كان مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي نُظم تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من المجلس، معلما هاما في تاريخ البلد. وشاركت المرأة اليمنية بفعالية في وضع إطار عمل وميثاق تاريخيين لضمان حقوقها وحرياتها. وانعكس ذلك لاحقاً في مشروع دستور عام ٢٠١٥، وينبغي أن يظل ذلك أمراً أساسياً في اتخاذ أي قرار سياسي في اليمن مستقبلا. وعلى الرغم من أن المرأة ما زالت تؤدي دورا رئيسيا في بناء السلام، وبالرغم من البيان الرئاسي S/PRST/2017/7 لعام ٢٠١٧ الذي يدعو صراحة إلى إشراك المرأة بصورة مُجدية، لا تزال النساء مستبعدات إلى حد كبير من عملية مفاوضات السلام. ويُعزى ذلك إلى الفلسفة الذكورية المهيمنة على الوساطة من أجل السلام، التي تكافئ على العنف بإفساح المجال على طاولة المفاوضات لحاملي الأسلحة وحدهم، بدلا من صانعي السلام الحقيقيين.

ونرحب بالجهود التي بذلها مؤخرا المبعوث الخاص للأمين العام في اليمن لدعم إشراك المرأة، بدءا بتوسيع فريقه المعني بالشؤون الجنسانية وإنشاء الفريق الاستشاري التقني لشؤون المرأة. ومع ذلك، فإننا نؤكد ضرورة ألا تقتصر مشاركة المرأة في جهود الوساطة على دور استشاري. ويجب أن تكون المرأة ممثلة بصورة حقيقية وحاضرة على الطاولة ومشاركة في صنع القرار.

ونضم صوتنا إلى أصوات الكثيرين الذين يدعون إلى وقف إطلاق النار واستئناف عملية السلام. ونؤكد على أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم دون عملية شاملة للجميع. وإذ يمضي المجلس قُدُماً في مناقشاته أو قراراته أو إجراءاته الأخرى، فإننا نحثه بشدة على اعتماد التوصيات التالية:

فيما يتعلق بالتدابير الأمنية، ينبغي له المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار، بدءا بإنهاء القصف الجوي الذي تقوده الحكومة المعترف بها دوليا وحلفاؤها في التحالف العربي واتخاذ تدابير لبناء الثقة صوب استعادة مؤسسات الدولة. وينبغي أن يدعو إلى نزع سلاح كل الجماعات المسلحة الخارجة على القانون وأن ينادي بنقل المعسكرات والمستودعات العسكرية خارج المدن وأن يطالب بإحياء الأجهزة الأمنية المحلية.

وينبغي للمجلس إنفاذ الحظر المفروض على استخدام الألغام الأرضية من جانب الحوثيين، وحثهم على تقديم خرائط الألغام الأرضية وطلب بدء عمليات لإزالة الألغام والدعوة لدعم ضحايا الألغام الأرضية. ويجب أن يدعو إلى منع نقل الأسلحة واستخدامها في اليمن. وينبغي له المطالبة برفع القيود المفروضة على الموانئ وبتطبيع الحركة الجوية في جميع المحافظات، مما يتيح تشغيل الطيران التجاري. وينبغي له إنفاذ الحظر المفروض على تجنيد الأطفال وطلب الإحياء الفوري لبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج للأطفال المقاتلين. وينبغي أن يدعو إلى إطلاق سراح جميع المحتجزين تعسفا والأشخاص المختفين قسريا، ولا سيما المدنيين والسياسيين والصحفيين والنشطاء وأفراد الأقلية البهائية، وأن يطالب بإنهاء عقوبة الإعدام.

وينبغي للمجلس أن يرسل حفظة سلام إلى اليمن من دول محايدة، لم تشارك بأي شكل من الأشكال في النزاع في اليمن. ويجب أن يدعو إلى اتخاذ إجراء عاجل لمعالجة التحديات اللوجستية التي تحول دون إجراء مفاوضات السلام، وأن يحث على بدء عملية شاملة وجامعة، تسترشد بآلية التنفيذ ومؤتمر الحوار الوطني. وينبغي أن يعتمد جميع الأوراق المقدمة خلال مؤتمر الحوار الوطني، بما في ذلك الوثيقة الختامية والرؤى المقدمة من كل الأفرقة، بوصفها دليلا توجيهيا لإطار التوصل إلى حل سياسي في اليمن. ويجب عليه أن يطالب بإنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار اليمن بطريقة شفافة، على أن تشترك في تمويله بلدان التحالف العربي والمجتمع الدولي. وينبغي أن يتخذ تدابير لدعم الاستقرار الاقتصادي وإعادة الإعمار واستعادة الخدمات الاجتماعية، والحثّ في الوقت نفسه على إنشاء آليات لمكافحة الفساد.

ويجب أن يعترف المجلس بحقوق الجنوبيين من خلال إيجاد حل عادل يلبي مطالب الجنوبيين. وينبغي له أن يطالب بوقف إطلاق النار على الصعيد المحلي في محافظة تعز وأن يدعم مبادرتنا المؤلفة من خمس نقاط من أجل حماية المدنيين في الحديدة. ويجب عليه المطالبة ببدء برامج لإعادة التوطين وتوفير تسهيلات للجوء لمعالجة حالة اليمنيين في الخارج. وينبغي أن يطلب تدقيقا تشاركيا في المساواة بين الجنسين لعمليات الإغاثة الجارية، وأن يطالب بحل لتحويل مسار المعونة الإنسانية، وأن يكرر التأكيد على أهمية إدماج القضايا الجنسانية في خطط الاستجابة الإنسانية. وينبغي له المطالبة بإنشاء آلية لمساءلة الجناة ضمن سياق أوسع نطاقا للعدالة الانتقالية والتعويضات، وفرض جزاءات فردية محددة الأهداف على أمراء الحرب ومَن يعيقون عملية السلام. وينبغي للمجلس أن يطلب من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) إدراج خبرات جنسانية وإنشاء آليات إبلاغ مراعية للمنظور الجنساني.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة كصانعة سياسات، ينبغي للمجلس أن يقر بأولويات المرأة المحددة في الخطة الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي تم تقديمها في عام ٢٠١٦، وأن يدعو الحكومة إلى تقديم تقارير بشأن أنشطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وينبغي أن يشير صراحة إلى القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلا عن القرارات اللاحقة، وأن يطالب بوضوح بمشاركة المرأة في الوفود وجميع العمليات ذات الصلة لإحلال السلام ووقف إطلاق النار بنسبة لا تقل ٣٠ في المائة، وأن يفرض مقاعد شاغرة إذا لم تُضم نساء.

ويجب أن يأذن المجلس بتشكيل وفد نسائي مستقل على طاولة مفاوضات السلام. وينبغي أن يحث المبعوث الخاص على ضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة في عملية مشاورات السلام ومعالجة المطالب التي بعثناها إليه في رسالتنا المؤرخة آذار/مارس ٢٠١٨. ويتعين عليه أن يدعو إلى إنشاء آلية لسماع صوت المرأة الريفية، وكذلك النساء الضحايا والناجيات من الحرب وضمان إدماج أولوياتهن في عملية التفاوض والتوصل إلى حل سياسي. وينبغي أن يطالب بدعم صانعات السلام وأن يحث على تخصيص تمويل مباشر وبشكل مرن للناشطات والحركات النسائية على مستوى القاعدة الشعبية من أجل دعم جهودهن. ويجب أن يدعو إلى إنشاء آلية واضحة لحماية النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان ولتلبية احتياجاتهن للحماية المتكاملة، بما في ذلك أمنهن الجسدي والنفسي والرقمي والجماعي.

ويحدونا الأمل في أن يتم اعتماد تلك التوصيات وأن تسهم إسهاما كبيرا في إنهاء النزاع في اليمن. وسيكون عدم اتخاذ إجراء بشأن هذه التوصيات فشلا أخلاقيا يُسهم في استمرار معاناة أكثر من ٢٧ مليون يمني.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة جزيل الشكر. وأعتقد أنني لم أسمع إطلاقا مجموعة إحاطات إعلامية وحجج في مجلس الأمن أكثر قوة من التي سمعناها اليوم. وأعتقد أن صدى عباراتها وطلباتها سيتردد حول المجلس. وحتى الآن ظل المجلس متحدا للغاية في دعمه لعمل الأمم المتحدة في اليمن، ونتوقع أن يستمر ذلك. وأعتقد أيضا أن من الواضح أن هناك شراكة مشتركة واضحة للغاية فيما بين الرؤساء الثلاثة للأمم المتحدة، وهو أيضا أمر هام للغاية. وإذا كان هناك أي ضوء يتعين إيجاده في نهاية نفق هذه الأزمة المروعة، فإنه يكمن في رغبتهم في الكلام بصراحة والعمل بشكل وثيق حقا مع بعضهم البعض. ويجب أن يكون تفانيهم وتفاني أفرقتهم والمجتمع المدني في مساعدة شعب اليمن أحد الأمور التي يضعها أعضاء المجلس نصب أعينهم.

وعلى حد وصفهم للحالة، فإنها مروعة حقا على أرض الواقع. ولا يمكن المبالغة في مدى حدة الكارثة الإنسانية، بغض النظر عن العمل الشاق اللازم لمضاعفة الجهود في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. إننا نأخذ بعين الاعتبار كل ما قيل للتو عن الاحتياجات التجارية من أجل إبقاء اليمن قادرا على أداء مهامه. ومن الواضح أيضا أنه لن ينجح بدون جهود والتزامات مماثلة على المسار السياسي. ويجدر التذكير مرة أخرى بأن الحل السياسي وحده هو الذي سيضع فعلا حدا لهذا النزاع المروع. لقد سمعنا عن اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية الصغيرة من مارتن غريفيث اليوم، ولا سيما فيما يتعلق بالمصرف المركزي وتبادل السجناء. وسمعنا بعض الأنباء الطيبة عن عقد مؤتمر الأمم المتحدة في العام المقبل. وأعتقد أن ذلك أمر هام للغاية. ولكن علينا أن نضع في اعتبارنا الأوصاف الواقعية للغاية التي قدمها لنا ديفيد بيسلي لحياة الناس العاديين، بمن فيهم الأطفال.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إننا نتفق تماما مع ما قاله المبعوث الخاص عن الجمع بين الأطراف بدون شروط مسبقة. ونحن بحاجة إلى ترجمة الأقوال التي سمعناها إلى إجراءات ملموسة. ويلزم أن تنخرط الأطراف مع المبعوث الخاص للاشتراك في المشاورات التي يرتب لها مارتن وأن تعمل بشكل بناء لكي يتمكن في نهاية المطاف من تمهيد طريق المضي قدما نحو استئناف المفاوضات الرسمية. إن ما قاله المبعوث الخاص عن العودة بإطار عمله إلى المجلس أمر جدير بالترحيب وهام.

وأنا متأكد من أن جميع أعضاء المجلس سيودون أن يعربوا عن تأييدهم لجميع عناصر العمل الثلاثة للأمم المتحدة، ولا سيما المسار السياسي. ومن الواضح أن من الأهمية الحيوية بمكان أن تكون المحادثات شاملة للجميع وأن تشارك النساء على النحو المناسب. وتشكل الخدمات الاستشارية التقنية التي تقدمها النساء خطوة جيدة للغاية في ذلك الاتجاه. ومن الأمور الطيبة أنه يبحث عن طرق حديثة لوضع ذلك موضع التنفيذ. لقد كانت الرسائل التي وجهتها رشا جرهوم اليوم بالغة الأهمية، وأود أن أشكرها على أخذها الوقت للحضور إلى المجلس وتوضيح الكيفية التي تبدو عليها الأمور من منظور مواطني اليمن.

وكان وزير خارجية بلدي في المنطقة في وقت سابق هذا الأسبوع لأننا، شأننا شأن مارتن وجميع الآخرين الموجودين هنا، نرى أن ثمة فرصة سانحة لمعالجة هذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان في اليمن. وأود أن أؤكد على جانب ”صنع الإنسان“ بالقول إن بوسع البشر أن يعالجوا ما صنعته أيديهم. لذلك أعتقد أن ذلك سبب آخر لبذل كل الجهود الممكنة في المسار السياسي. وحضنا ديفيد بيسلي على أن نتصرف الآن. وأعتقد أنه لا يوجد أي شخص كان بإمكانه ألا يتأثر بما أخبرنا به ديفيد ورشا. لقد أعلن جيريمي هنت، وزير خارجية بلدي، أننا سنعمل مع شركائنا في مجلس الأمن. وقدم لنا مارك لوكوك حالة راهنة بالغة الأهمية فيما يتعلق بطلباته الخمسة. وإذ أتكلم باسم المملكة المتحدة، فإننا نؤيدها جميعا. ولذلك طلب مني الوزير هنت أن أقول، بصفتنا القائم بالصياغة، إننا سنقدم نص مشروع قرار للشركاء في مجلس الأمن يوم الاثنين، بقصد إدراج طلبات مارك الخمسة، التي أيدها جميع الأعضاء. وأعتقد أن هذه نقطة هامة للغاية، إذ تشمل وضع جميع طلبات مارك الخمسة موضع التنفيذ.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، نتقدم بجزيل الشكر للسيد مارتن غريفيث، مبعوث الأمين العام، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي

لبرنامج الأغذية العالمي وكذلك للسيدة رشا جروهم على الإحاطات الإعلامية القيمة التي قدموها للمجلس حول آخر التطورات المصاحبة للأوضاع في اليمن.

وسأركز في كلمتي، سيدي الرئيس، على موضوعين رئيسيين وهما التطورات السياسية والأمنية ومستجدات الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في اليمن.

بالنسبة لتطورات الأوضاع السياسية والأمنية في اليمن، فقد استمعنا باهتمام للإحاطة الإعلامية للسيد مارتن غريفيث، التي حملت في طياتها مؤشرات إيجابية نحو إحياء المسار السياسي للأزمة في اليمن، بما في ذلك ما كشف عنه السيد غريفيث في إحاطته الإعلامية بأنه من الممكن أن يتم الاتفاق قريبا بين الحكومة وجماعة الحوثي على إطلاق صراح السجناء والمعتقلين. ونؤكد هنا ترحيبنا بهذه

الخطوة لأهميتها في بناء الثقة بين الأطراف اليمنية. ونؤكد ترحيبنا كذلك بإعلان عودة استئناف المشاورات السياسية في العاصمة السويدية استكهولم، معربين عن شكرنا لمملكة السويد على استعدادها لاستضافة هذه المشاورات، آملين في ذات الوقت التزام الأطراف اليمنية بالحضور والانخراط بحسن نية وبدون شروط مسبقة في هذه الجولة من المشاورات، وبصورة تبدد مشاعر القلق من تكرار سيناريو جولة مشاورات جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي، التي شهدت دعما مطلقا من مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وبالأخص دول تحالف دعم الشرعية في اليمن، التي عمدت إلى وقف عملياتها العسكرية آنذاك وقدمت كافة التسهيلات الضامنة لمشاركة ميسرة وبدون أية عوائق لوفد جماعة الحوثي. إلا أنه للأسف تخلف وفد جماعة الحوثي عن المشاركة فيها مما ترتب عليه تبعات سلبية الأثر على

مسار الأزمة معمقة بذلك آثارها الكارثية على مختلف الصعد الإنسانية والاقتصادية والسياسية.

إن الإعلان عن جولة المشاورات المزمع عقدها في ستوكهولم أتى نتيجة لحرص تحالف دعم الشرعية في اليمن على دعم العملية السياسية في سبيل ضمان أمن واستقرار ووحدة وسيادة اليمن، وذلك بالرغم من التحديات الأمنية الكبيرة التي تعرض لها عدد من دول التحالف من قبل جماعة الحوثي، تمثلت في تهديد أمن وسلامة دولة الإمارات العربية المتحدة واستهداف أراضي المملكة العربية السعودية بإطلاق ٢٠٦ صواريخ باليستية وأكثر من ٦٨ ٠٠٠ مقذوف متفجر، مما أدى إلى مقتل ١١٢ مدنيا وإصابة المئات من المدنيين.

وفيما يتعلق بالأحداث العسكرية الأخيرة في مدينة الحديدة، أود أن أذكر المجلس بالقرار ٢٠١٦ (٢٠١٥)، الذي نص في الفقرة ١ من منطوقه على ضرورة انسحاب جماعة الحوثي من المدن التي استولت عليها وعدم القيام بأية أعمال تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية، آملين في ذات الوقت أن تسفر جولة المشاورات القادمة عن التوصل إلى حل سياسي مرتكز على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وبما يكفل وقف هذه الأزمة ويعيد اليمن مجددا إلى سابق عهده كدولة مستقرة تنعم بالأمن والاستقرار.

ثانيا، بالنسبة للتطورات المستجدة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، يساورنا بالغ القلق حيال الأوضاع الإنسانية في اليمن، كما استعرضها أمامنا السيد لوكوك والسيد ديفيد بيسلي قبل قليل، التي تنذر بقرب وقوع خطر انعدام الأمن الغذائي وقابلية وقوع أكثر من ١٤ مليون نسمة في دائرة ذلك الحظر المحيق بالشعب اليمني الشقيق، الذي يأتي كنتيجة لعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واستمرار النزاع المسلح الذي أوجد اقتصاد حرب تعثرت معه عمليات دفع المرتبات للمواطنين؛ وتراجعت خلاله القوة الشرائية للعملة الوطنية نتيجة الانهيار غير المسبوق لسعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وبصورة بات المجتمع الدولي أمام مسؤولية كبيرة لتقديم المساعدة المطلوبة للحكومة اليمنية لضمان نجاح سياستها الهادفة إلى وقف نزيف العملة الوطنية ولدفع الرواتب للمواطنين في جميع أنحاء اليمن.

وفي هذا الصدد، نشيد بالدور الكبير والمتواصل الذي قامت به المملكة العربية السعودية وعلى فترات متعددة بضخ الودائع المالية في البنك المركزي اليمني حيث بلغ إجمالي ما أودعته حوالي ٣,٢ بليون دولار. هذا بالإضافة إلى قيامها مؤخرا مع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتقديم مبلغ وقدره ٧٥ مليون دولار كدعم لرواتب أكثر من ١٣٥ ألف معلم في مختلف مناطق اليمن وبالتنسيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف، حيث أسهمت تلك المساعدات الاقتصادية في حدوث تحسن ملحوظ في سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية. وعلى الرغم من الدور البناء الذي تقوم به الحكومة اليمنية في هذا الصدد، وفي ظل تعاظم التحديات، فإنها آثرت الاستجابة للمناشدات التي أطلقها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، وعملت على تعليق غير محدد للقرار ٧٥ تفهما منها للمخاوف من وجود عوائق قد تترتب على مسار الواردات. إضافة للتأكيد على تعاونها المستمر مع وكالات وأجهزة الأمم المتحدة. إن استمرار أوجه المعاناة الإنسانية التي تواجه الشعب اليمني الشقيق، رغم كل ما بذله المجتمع الدولي من تقديم الدعمين المالي والعيني الكبيرين، وكان آخرها مؤتمر المانحين الذي عقد في جنيف في شهر نيسان/أبريل الماضي، وتبرعت خلاله الكويت بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في الميدان إضافة للدور المرن والمتعاون للقيادة المشتركة لدول تحالف دعم الشرعية في تيسير مسار المساعدات الإنسانية، من خلال منحها أكثر من ٦٧ ألف تصريح لدخول هذه المساعدات

إلى جميع المناطق اليمنية ما يوضح للمجتمع الدولي أن السبب وراء استمرار المعاناة الإنسانية يكمن في تواصل عمليات العرقلة والإعاقة المتعمدة لمسارات المساعدات الإنسانية سواء من خلال عمليات المنع والاحتجاز والسلب لهذه المساعدات. ونرحب هنا بعزم الأمين العام عقد مؤتمر لدعم الوضع الإنساني في اليمن خلال شهر شباط/فبراير من العام المقبل كما أعلن السيد لوكوك في كلمته. ونعبر عن تطلع الكويت للمشاركة في هذا المؤتمر.

وختاما، وتأكيدا على إيمان دولة الكويت بأن لا حل للأزمة في اليمن إلا الحل السياسي، وحرصا منها على دعم العملية السياسية الكفيلة بإنهاء معاناة الشعب اليمني الشقيق، أبدت الكويت استعدادها لتوفير دعم لوجستي لضمان مشاركة الجميع في جولة المشاورات المزمع عقدها في ستوكهولم والذي يأتي تأكيدا على دعمها للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص السيد مارتن غريفيث وكذلك أهمية ارتكاز الجهود الرامية لإنهاء الأزمة في اليمن على المرجعيات السياسية الثلاث وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) وبما يضمن سيادة واستقلال اليمن ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا وقبل كل شيء، أن أشكر السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، وكذلك السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين تضمنتا إطارا واضحا جداً للتحليل والعمل. كما أشكر السيد بيزلي والسيدة جرهوم على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين بشأن الحالة في اليمن، التي تبعث على القلق أكثر من أي وقت مضى.

وتعتقد فرنسا أننا، ونحن نواجه المأساة الإنسانية المدمرة في اليمن، نتحمل المسؤولية الجماعية، والفرصة متاحة لنا الآن، لإنهاء الحرب وتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سياسي. وبالرغم من حجم المشكلة، هناك فرصة سانحة اليوم يتعين على مجلس الأمن أن يغتنمها من خلال بذل كل ما في وسعه لتأييد الوقف الضروري للأعمال العدائية ودعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص. وفي هذا الصدد، أود أن أنتقل إلى الحالة في الحديدة، وهي نقطة تحول في الحالة في اليمن، وأتطرق إلى التدهور المستمر للحالة الإنسانية.

إن المواجهات وعمليات القصف الأخيرة، التي أودت بحياة الكثير من الناس، تعرض المدنيين للخطر، لا سيما النساء والأطفال، بالإضافة إلى تعريض البنية التحتية المدنية للخطر وإعاقة طرق إيصال المعونات. ويقربنا التدهور المستمر للحالة الإنسانية اليوم من حدوث كارثة بكل معنى الكلمة، بينما تشير آخر التقديرات إلى انتشار المجاعة ووباء الكوليرا على نطاق واسع وإمكانية حرمان عدة أجيال من اليمنيين من التعليم بشكل كامل. وفي هذا الصدد، فإن الهدنة العسكرية وسيلة للحد من حدة الاشتباكات وتهيئة مناخ إيجابي لاستئناف المناقشات السياسية، ولكن من الواضح أنه يجب علينا أن نفعل أكثر من ذلك.

ونقطتي الثانية هي أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى الاستجابة لطلبات السيد لوكوك المحددة الخمسة. ويجب أن يكون ذلك على رأس أولوياتنا. ويجب أن يدعو المجلس إلى وقف دائم للأعمال القتالية في أقرب وقت ممكن، وأن يكفل احترام القانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، لا سيما أن ذلك حاسم لاقتصاد البلد. إن وصول وتسليم المساعدات الإنسانية والواردات، بما في ذلك بين صنعاء والحديدة، فضلاً عن استقرار وانتعاش الاقتصاد اليمني، أمران ضروريان، كما سبق التعبير عن ذلك بوضوح.

ولا يجب حماية الموظفين في المجال الإنساني وأفراد الطواقم الطبية الذين يعملون في بيئة عالية المخاطر فحسب، بل يجب أن يكونوا قادرين على التخطيط لعملياتهم وتنفيذها بأمان. وأود

أن أكرر دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، التي تعمل في ظروف صعبة للغاية. كما نثني على عمل الأمم المتحدة وجميع الأفرقة المعنية لوضع خريطة طريق واحدة بشأن البعد الإنساني فيما يتعلق بالبنك الدولي، وخطة الاستجابة الإنسانية وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة الجديدة، التي يجب تمويلها تمويلا كافيا، كما أشار السيد لوكوك أخيرا، وأود أن أؤكد مجددا دعم فرنسا الكامل للمبعوث الخاص غريفيث. وأشكره على جهوده الدؤوبة لاستئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سياسي شامل ودائم. وتساند فرنسا بحزم السيد غريفيث.

ونعتقد مرة أخرى أن هناك الآن فرصة حقيقية لإعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية، تشكل الحل الوحيد للأزمة في اليمن. إن المأساة الإنسانية التي تلوح في الأفق يجب أن تجبرنا على اتخاذ إجراءات. وكما أشار المبعوث الخاص، فقد تمت إزالة العديد من العقبات، مثل قضية حساسية إجلاء الجرحى الحوثيين، وهي خطوة مهمة في اتجاه ضمان وجود الحوثيين على مائدة المفاوضات. ولذلك، نشجع المبعوث الخاص على مواصلة المناقشات مع جميع الأطراف بغية إحراز المزيد من التقدم فيما يخص تدابير بناء الثقة، ويجب الحفاظ على الزخم. ونحن على استعداد للتعاون بشأن مشروع قرار للاستجابة لحالة الطوارئ الإنسانية من خلال الموافقة التامة على الطلبات الخمسة للسيد لوكوك ودعم الجهود التي يبذلها السيد غريفيث من أجل التوصل إلى اتفاق مستدام وشامل للجميع. وفي هذا الصدد، كما أشارت السيدة جرهوم، تعد مشاركة المرأة في حل الأزمة اليمنية أمرا أساسيا.

ولذلك، فإننا ندعو الأطراف إلى الانخراط مع المبعوث الخاص على الفور من دون شروط وبحسن نية. وندعو جميع الجهات المعنية إلى تيسير ذلك العمل، ونرحب بالإعلانات الأخيرة عن تقديم الدعم لعملية الأمم المتحدة من قبل أصحاب المصلحة في المنطقة. فالبحث عن حل يغدو أكثر إلحاحا في كل يوم. أصبح الوضع الآن بالنسبة للكثير من اليمنيين مسألة حياة أو موت فعلا. وستظل فرنسا ملتزمة التزاما تاما في ذلك الصدد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك، والسيد ديفيد بيسلي والسيدة رشا جرهوم على إحاطاتهم الإعلامية.

ونود أولا أن نشير إلى انحسار أعمال العنف حول ميناء الحديدة اليمني. نحن نعتقد أنه من الضروري العمل على إرساء وقف كامل للأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، وهو ليس أمر هام لضمان إيصال موثوق للمساعدات الإنسانية والسلع التجارية إلى المناطق الشمالية من اليمن حيث يعيش غالبية سكان البلد فحسب، بل ولتحقيق النجاح في تنفيذ خطط المبعوث الخاص بعقد جولة مفاوضات في السويد. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه السيد غريفيث في جعل الطرفين يستأنفان الحوار ويبديان مرونة بشأن تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تبادل السجناء وغيره من الخطوات. ونأمل أن تكون المحادثات المقررة موضوعية وأن تساعد على جعل العملية السياسية مستدامة. إننا لا نتوقع أن تنتهي الخلافات سريعا. فقد أوجدت سنوات من المواجهة فجوة لن يكون من السهل تجسيرها. وسنواصل مساعدة السيد غريفيث عبر القنوات الثنائية، بصفتنا عضوا دائما في مجلس الأمن وكذلك عضوا في جماعة الـ ١٩ التي تدعم الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية في اليمن.

إن موقفنا كما هو ولم يتغير. ونواصل الدعوة إلى خطة من أجل التوصل إلى حل متفاوض عليه للنزاع في اليمن. ويجب على الأطراف ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اللجوء إلى القوة. فتاريخ النزاع اليمني يبين أن الجهود العسكرية لا تفيد. وكل يوم حرب يزيد من تكلفة إعادة إعمار اليمن بعد انتهاء النزاع. إننا ندين الهجمات العشوائية على الأهداف المدنية والهجمات بالقذائف التسيارية على جيران اليمن. ونؤيد ضمان الامتثال غير المشروط للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني

وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. إن الحالة الإنسانية في اليمن لا تزال حرجة. فأغلبية السكان بحاجة إلى المساعدة بشكل أو بآخر. يعاني ملايين اليمنيين من الجوع ولا حيلة لهم في الحصول على الخدمات الطبية والأدوية التي يحتاجونها. يجب أن نجعل من المساعدة الإنسانية إلى اليمن أولوية في عملنا المشترك، ويجب أن تقدم على أساس غير تمييزي، بصرف النظر عمن يسيطر على الإقليم الذي يعيش فيه اليمنيون.

إن المجتمع الدولي يساعد بنشاط شعب اليمن. وفي حين تساهم روسيا في ذلك المجهود، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الأعضاء الأخرى، فإننا ندرك أنه من المستحيل تحسين الحالة في اليمن عن طريق التدابير الإنسانية وحدها. فالحل لا بد من أن يكون سياسيا. ونحن الآن بحاجة إلى أن نلتف حول المبعوث الخاص ومساعدته على العمل بشكل استباقي مع جميع الجهات الفاعلة المشاركة في النزاع اليمني. فالحرب لا تفيد إلا مختلف الإرهابيين الذين يستغلون الفوضى لتعزيز مواقعهم في وسط وجنوب اليمن. والكفاح ضد الإرهاب يشكل مهمتنا المشتركة ويجب علينا اتخاذ كل التدابير الممكنة لإنهاء التهديد.

في الختام، نعرب عن الأمل في أن تفسح سياسات المواجهة والتهديدات والضغوط من خلال الجزاءات المجال للجهود الجماعية الرامية إلى وضع آليات للحوار الإقليمي، علاوة على هيكل أمني شامل وغير القابل للتجزئة في الشرق الأوسط، للدول العربية في الخليج الفارسي وللبلدان المجاورة لها على السواء. وتظل رؤية روسيا في ذلك الصدد مهمة وتمس الحاجة إليها.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك، والسيد ديفيد بيسلي والسيدة رشا جرهوم، على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة عن آخر التطورات في الحالتين السياسية والإنسانية في اليمن.

يواجه السكان المدنيون الآن، بعد أربع سنوات من القتال في اليمن، مأساة إنسانية حقيقية. يعيش ملايين اليمنيين في ظل خطر انعدام الأمن الغذائي، ويقعون فريسة للمجاعة وسوء التغذية، في الوقت الذي يواجه فيه المدنيون الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة أو الرعاية الصحية الأساسية أو في حالات الطوارئ، أمراضا منقولة عن طريق المياه ومخاطر الأوبئة. وتكرر كوت ديفوار، في ذلك الصدد، الإعراب عن قلقها البالغ إزاء اشتداد حدة القتال، الذي ينتج عنه تواصل تدهور الحالة الإنسانية. ونرحب بالجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل وضع حد للاشتباكات المميتة وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ، ونشجعها.

ونعيد تأكيد دعمنا، في ضوء هذه الحالة المؤسفة والمقلقة، لجميع مبادرات المجتمع الدولي لحل الأزمة في اليمن. وندعو جميع أطراف النزاع، في ذلك الصدد، إلى المشاركة في المشاورات التي ستعقد قريبا في ستوكهولم، بقيادة المبعوث الخاص غريفيث، الذي نؤكد دعمنا الكامل له. ويدعو بلدي الأطراف المتنازعة، في ذلك الصدد، إلى احترام وقف إطلاق النار في ميناء الحديدة، مركز الأزمة، للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية ولإعطاء السلام فرصة على حد سواء. وكذلك نحث جميع الأطراف اليمنية على المشاركة الكاملة في مفاوضات صريحة وتقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في إطار المعايير التي وضعها مجلس الأمن.

في الختام، تدعو كوت ديفوار إلى عمل موحد من قبل المجلس بهدف التوصل إلى تسوية سلمية ونهائية للنزاع في أقرب وقت ممكن، ولصالح الشعب.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. أود حقا أن أكرر النقطة التي أثارتها زميلتي ممثلة المملكة المتحدة عن مدى قوة الرسالة التي أوصلوها إلينا، مرة أخرى اليوم. أشكرهم وزملاءهم في الميدان

على كل العمل الذي يقومون به – وذلك يشمل السيدة رشا جرهوم – للتخفيف من معاناة الشعب اليمني ووضع حد لتلك الحرب.

لقد حذر السيد لوكوك، خلال آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن اليمن في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8379)، من أن ١٤ مليون شخص – نصف السكان اليمنيين – قد يواجهون خطر المجاعة إذا ما استمر التصعيد العسكري والأزمة الاقتصادية. وأضاف أنه إذا ما وصلنا إلى ذلك الحد، فإن معظم المدنيين الأبرياء الذين سيفقدون حياتهم سيكونون من النساء والأطفال. وقد زادت الحالة تدهورا منذ ذلك الحين، على الرغم من تلك التحذيرات، كما سمعنا للتو. فقد اشتد النزاع المسلح مع زياد كبيرة في الضربات الجوية والقصف والهجمات والقتال في المناطق السكنية. وأود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الهائل لجميع الوكالات الإنسانية التي تعمل في ظل تلك الظروف شديدة الصعوبة. لقد كانت هناك عشرات الإصابات في صفوف المدنيين، مع وقوعهم في مرمى تبادل النيران وتعرض الهياكل الأساسية المدنية للهجوم. فمئات الآلاف من المواطنين اليمنيين الأكثر ضعفا محاصرين الآن في مناطق النزاع الجاري في الحديدة وأكثر من نصفهم من الأطفال. كما كان هناك المزيد من التعطيل لشبكة توزيع السلع التجارية والمواد الإنسانية المنقذة للحياة.

وبما أن هناك قدر من الهدوء في الهجمات، فيجب الحفاظ عليه. فاستمرار الهجوم سيعمل فقط على إطالة معاناة الشعب اليمني ويبعدنا من تسوية سياسية متفاوض عليها. وكما سمعنا، فإن أمامنا فرصة الآن، ويجب أن ينصب تركيزنا على إنهاء القتال وجلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات. تمثل المشاورات السياسية، التي يقودها المبعوث الخاص، أفضل فرصنا للوصول إلى نقطة تحول في النزاع، والمضي في اتجاه التوصل إلى حل سياسي وتخفيف المعاناة. يجب علينا أن نركز على تلك الأهداف المشتركة على الفور.

اليوم، طرح مقدمو الإحاطات الإعلامية من الأمم المتحدة مرة أخرى أمامنا مأساة مستمرة، فضلا عن تزويدنا بالخطوات الفورية المطلوبة لإنقاذ الأرواح وتحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. وكما سبق ذكره، فإننا ندعم تماما الطلبات الخمسة التي حددها مارك لوكوك ونؤيدها مفردة ومجتمعة. نحن نتطلع إلى العمل مع الجميع لتحويل ذلك الالتزام إلى قرار من مجلس الأمن، ونحن على أهبة الاستعداد في هذا الصدد. ونعتقد أن توجد وحدة قوية في المجلس بشأن هذه الطلبات. ونحن الآن بحاجة إلى دعم ما يلي.

والخطوة الأولى هي وقف الأعمال العدائية حول الهياكل والمرافق الأساسية للمعونة الإنسانية والواردات التجارية. وتتحمل جميع الأطراف المسؤولية عن حماية المدنيين والممتلكات المدنية، واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لمنع إلحاق الضرر والتقليل منه إلى ادنى حد، لا سيما بالمدارس والعاملين في الرعاية الطبية والمجال الإنساني.

ثانيا، يجب أن تُدعى الأطراف إلى المشاركة بحسن نية في المشاورات السياسية التي حققها مارتن غريفيث. وسيكون من المهم ضمان التمثيل والمشاركة الفعالين للمرأة في هذه العملية منذ البداية لجميع الأسباب التي ذكرتها السيدة جرهوم ليوم.

ثالثا، من المهم كفالة إمكانية وصول المواد الإنسانية والتجارية. لا بد من الإبقاء على موانئ اليمن وطرقها آمنة ومفتوحة. وجميع الأطراف ملزمة باحترام القانون الدولي الإنساني، وضمان وصول المساعدات الإنسانية.

رابعا، من الضروري مواصلة تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بمطار صنعاء والبنك المركزي اليمني، والتدابير

الاقتصادية الأخرى، فضلا عن السجناء. كما يحظى السيد غريفيث بتأييدنا القوي في كل ما يقوم به في هذا الصدد.

وما برحت الحرب العقيمة في اليمن مستمرة لفترة طويلة جدا، مسفرة عن معاناة هائلة وسقوط آلاف القتلى. وتوفر التطورات الي وقعت مؤخرا فرصة يجب اغتنامها الآن. وبوسع مجلس الأمن عندما يكون فعالا ونشط أن يحدث تغييرا. وينبغي أن ينصب تركيزنا على دعم جهود الأمم المتحدة للعمل فورا على معالجة الحالة الإنسانية المروعة وعلى كفالة أن تبدأ المشاورات السياسية بداية جيدة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة الهامة والإحاطات الإعلامية المقدمة من مارتن غريفيث، ومارك لوكوك، وديفيد بيسلي ورشا جرهوم، الذين اتفقوا، من منظورات مختلفة، على وصف الحالة المؤلمة التي تحتاج إلى دعم عاجل من المجتمع الدولي والإجراءات السريعة لمجلس الأمن.

تلاحظ بيرو ببالغ القلق الدورة المدمرة التي ترسخت في اليمن حيث يعقب العنف المتصاعد كالذي وقع في الأسابيع الأخيرة فترات قصيرة من الهدوء مشوبة بالتوتر، بينما يستمر تفاقم أسوأ أزمة إنسانية في العالم اليوم ولا يزال عدم الاستقرار الإقليمي يزداد سوءا. إذ يحتاج حوالي ٢٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، أي ثلاثة من كل أربعة يمنيين. إن الضعف الشديد للسكان وتفاقمه بسبب انهيار الخدمات العامة والاقتصاد، يحصد عددا من الأرواح يزيد عما تحصده الأعمال العسكرية، ويهيئ الظروف المفضية إلى التطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب.

وكما ذكر لنا، فإن الحالة هشة للغاية في الحديدة،التي شهدت حتى قبل آخر تصعيد، أسوأ الظروف من حيث الغذاء والرعاية الصحية، بما في ذلك ٠٠٠ ١٠٠ حالة سوء تغذية حاد يعاني منه أطفال وطفلات دون سن الخامسة. ويعيش الكثير من الـ ٠٠٠ ٣٠٠ مدني الذي بقوا في المدينة أسوأ الظروف وهم لا يستطيعون دفع تكلفة النقل للفرار من القتال. واستمرت التفجيرات في الأسابيع الأخيرة في إلحاق خسائر في الأرواح، بمن فيهم الأطفال، وتدمير البنية التحتية الصحية.

إننا نشجب المسعى الشرير للنزاع والانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني الذي ما برحت جميع الأطراف ترتكبها في حين أخفق مجلس الأمن في الاضطلاع الكامل بمسؤوليته عن حماية السكان المدنيين بفرض وقف إطلاق نار لدواعٍ إنسانية وكفالة المساءلة الواجبة.

ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لكل العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة والوكالات الأخرى المنتشرة في اليمن، وأن نؤكد مرة أخرى على الواجب الأخلاقي والقانوني بالسماح لهم بالوصول إلى المحتاجين. وفي الوقت نفسه، يجب أن نشير إلى أن هذا لن يكون ممكنا إلا بينما نحرز التقدم على المسار السياسي.

إن الانتشار الوشيك لمجاعة واسعة النطاق والزيادة الهائلة في حالات الإصابة بالكوليرا والأمراض الأخرى يظهران الحاجة الملحة إلى الإقرار بأنه لا يوجد حل عسكري للنزاع، بالأفعال والإجراءات، وليس بالأقوال فحسب، فضلا عن الحاجة إلى الاتساق في إعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

ويتطلب هذا التزام الأطراف اليمنية بالمشاركة دون شروط مسبقة وبحسن نية في المفاوضات الشاملة للجميع التي ترعاها الأمم المتحدة. ولذلك، فإننا نرحب بتأييد أعضاء التحالف والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في النزاع لهذا الإجراء مع الاجتماع الذي سيعقد في السويد في الأيام المقبلة.

ونشدد أيضا على أن أعضاء المجلس متحدون في دعم التوصل إلى حل سياسي وفي الاعتقاد أن ذلك ممكن. وينبغي

لذلك أن يدفعنا إلى الإعراب عن دعمنا الكامل للسيد غريفيث، مشددين على ضرورة التصرف بسرعة، وبطريقة عملية ومنصفة.

نشدد أيضا على الحاجة الملحة إلى أن يلبي المجلس وأطراف النزاع مطالب لوكوك الخمسة، بما في ذلك تنفيذ الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية، وكفالة الوصول الكامل للمساعدة الإنسانية والسلع التجارية التي يحتاجها السكان.

نود أن نسلط الضوء على الخطوات الهامة التي اتخذتها مؤخرا البلدان التي لها تأثير على الأطراف بغية بناء الثقة اللازمة للتقريب أكثر بين الأطراف وإعادة النزاع إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ونرحب على وجه الخصوص بتدابير بناء الثقة التي ما برح المبعوث الخاص يؤيدها، مثل نقل الجرحى وتبادل السجناء.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو بتحقيق سلام مستدام في اليمن، وعلى تأييدنا الكامل للتعجيل باعتماد المجلس قرارا من شأنه أن ساعد على وضع حد لواحدة من أسوأ المآسي الإنسانية التي لم تتسبب بها الطبيعة ولكن عنف البشر وقسوتهم.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة في مناقشتنا اليوم. وأعرب عن شكري الجزيل للسيد غريفيث على جهوده المتواصلة الرامية إلى إعادة إطلاق العملية السياسية في اليمن. وتقدر بولندا أيّما تقدير عمله مع أطراف النزاع والجهات المعنية والمجتمع المدني من أجل تمهيد الطريق لإجراء حوار سياسي في اليمن.

بما أن اليمن على حافة أسوأ مجاعة خلال ١٠٠ عاما والعمليات العسكرية تتصاعد على الرغم من الكارثة الإنسانية الوشيكة، فإننا نجد أنفسنا الآن على حافة كارثة. لا يمكن أن يستمر النزاع لفترة أطول. ومن الوهم الاعتقاد بأنه يمكن حله بالوسائل العسكرية واستخدام القوة. وبدلا من ذلك، فإن ما تمس الحاجة إليه لتجنب كارثة سببها الإنسان هو الدبلوماسية والوساطة وإشراك جميع الأطراف ذات الصلة والبلدان الإقليمية، والدعم المجدي من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. لم يعد بوسعنا أن نقصر أنفسنا على الجلسات في القاعة وإجراء مناقشات للحالة الكارثية في اليمن دون اتخاذ إجراءات ملموسة. إن الكلمات لن تنقذ حياة الأطفال اليمنيين الذين يموتون من الجوع والمرض يوميا.

ويبين التاريخ أنه عندما تتوفر الإرادة، توجد الوسيلة. ولذلك نحث جميع أطراف النزاع على إبداء حسن النية والمرونة والاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي والتعاون مع المبعوث الخاص دون شروط مسبقة. وندعو جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى إحراز تقدم بشأن تدابير بناء الثقة، والمشاركة في الجولة المقبلة من المشاورات تحت رعاية الأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعمنا الكامل للسيد غريفيث، ولا سيما رؤيته للمشاورات السياسية. كما نعرب عن تقديرنا للجهود الدبلوماسية التي يبذلها أعضاء المجلس الرامية إلى تهيئة الظروف المؤاتية لمشاورات السلام.

ونحن مستعدون أيضا للمشاركة بشكل بناء في المفاوضات حول مشروع القرار الذي اقترحته المملكة المتحدة.

إن الحالة الإنسانية الكارثية في اليمن، كما وصفها وكيل الأمين العام لوكوك بوضوح، واستمرار تدهور الأوضاع الأمنية في البلد أمر يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة وموحدة من جانب المجلس. ولذلك، نعرب عن تأييدنا الكامل للنقاط الخمس التي طرحها السيد لوكوك في إحاطته الإعلامية في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8379)، ونحث على تنفيذها على وجه السرعة.

وندعو بشكل خاص إلى وقف فوري للأعمال العدائية، خاصة داخل وفي محيط البنى التحتية والمرافق التي تعتمد عليها العمليات الإنسانية والواردات التجارية. وما زلنا نشعر ببالغ

القلق إزاء التصاعد الأخير في القتال في مدينة الحديدة. ونحث كلا من الحوثيين والتحالف على التهدئة فورا ووقف جميع الأنشطة العسكرية في المحافظة بكاملها. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الحديدة تمثل خط إمداد أساسي للشحنات التجارية والإنسانية. وأي تعطيل لهذا الشريان الحيوي سيسهم إلى حد كبير في انتشار المجاعة، مما يعرض حياة الملايين من اليمنيين للخطر. ونحن ندين بأقوى العبارات جميع الأعمال التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية إلى اليمن، وكذلك نقل وتخزين وتوزيع الإمدادات المنقذة للحياة.

علاوة على ذلك، أود أن أشدد على ضرورة أن تتخذ كل أطراف النزاع الإجراءات التالية فورا: ضمان وصول ونقل الواردات الحيوية دون عوائق في مختلف أنحاء البلد، وكفالة التشغيل الكامل والمستمر لجميع موانئ اليمن ومطار صنعاء، واحترام مبادئ القانون الإنساني الدولي وكفالة حماية المدنيين، واحترام مبدأي التناسب والتمييز، وأخيرا، ضمان إشراك كل المجموعات المعنية من المجتمع اليمني ومشاركتها في عملية السلام، بما في ذلك المشاركة الفاعلة للمرأة في مشاورات السلام.

وختاما، أود التأكيد على أن كل أطراف النزاع في اليمن والجهات الفاعلة الإقليمية قد أكدت من جديد التزامها بإيجاد حل سياسي للنزاع، واستعدادها للعودة إلى طاولة المفاوضات. لقد حان الوقت للوفاء بتلك الالتزامات.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر على وجه الخصوص مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على ما قدموه من عروض واقعية قوية ومثيرة للاهتمام بصورة استثنائية. وكالعادة، نحن ممتنون للعمل الشاق الذي يؤدونه هم وأفرقتهم في الميدان كل يوم في اليمن.

وفي حين أن هذه الإحاطات تضيف وضوحا مدمرا إلى نظرتنا للأزمة، فإنها تعزز أيضا الدرس الرئيسي المستفاد من أكثر من أربع سنوات من النزاع: الحل الدائم الوحيد لهذه الأزمة التي صنعها الإنسان – نعم، هي من صنع الإنسان – هو التوصل إلى تسوية سياسية. وهذه الحرب يجب أن تنتهي قريبا، وهي لن تنتهي في ساحة القتال. وكما أوضح وزير خارجية الولايات المتحدة،، مايك بومبيو، فإن الولايات المتحدة تسعى إلى وقف الأعمال العدائية في اليمن.

وعليه، تجدد الولايات المتحدة دعوتها لأطراف النزاع للتحاور مع المبعوث الخاص غريفيث في أقرب وقت ممكن، ودعوتها جميع الدول الأعضاء إلى تقديم المساعدة. ونحن نؤيد تماما عمل المبعوث الخاص وسعيه لجمع الأطراف على طاولة المشاورات لمناقشة إطار تسوية سياسية لهذه الحرب. ويتعين على الأطراف التوقف عن مناقشة شروط المحادثات، والجلوس عوضا عن ذلك إلى طاولة الحوار ومناقشة المقترحات المعقولة للمبعوث الخاص. ونرحب كذلك باقتراح المبعوث الخاص عرض هذا الإطار على المجلس عند الاقتضاء.

ونرحب أيضا بالتقارير عن التقدم المحرز نحو السماح لجرحى مختارين من الحوثيين بالسفر إلى عُمان لتلقي الرعاية الطبية. ونتوقع أن يبذل التحالف وعمان كل ما في وسعهما لدعم ذلك الترتيب.

لقد عمل المبعوث الخاص مارتن غريفيث شهورا من أجل تهيئة مناخ مؤات لبدء المشاورات. وعلى الحوثيين أن يردوا بالمثل على الفور، دون شروط مسبقة إضافية، والموافقة على المشاركة في المشاورات السياسية مع التحالف في السويد في أقرب وقت ممكن.

ولدى بدء المحادثات السياسية، يجب على الأطراف التأكد من استمرار تدفق المساعدات والبضائع التجارية دون عوائق. والقتال في محيط الحديدة قد بين لنا الخطر الهائل للتصعيد. وأن يضع الحوثيون مقاتليهم على أسطح المستشفيات والمستودعات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية هو تصرف غير مسؤول.

والآلاف من المدنيين معرضون للخطر بسبب القتال، ونقل الإمدادات من الميناء إلى اليمنيين المحتاجين إليها يزداد صعوبة.

ومن المهم بصفة خاصة ألا تتخذ الأطراف أي خطوات يمكن أن تفاقم هذا الوضع غير المستقر. ويتعين على الحوثيين رفع مجموعة واسعة من العوائق البيروقراطية التي تصعب إيصال المساعدة والكف عن التدخل في جهود الإغاثة التي تقوم بها الأمم المتحدة. وعلى طرفي النزاع أن يساعدا على تيسير تنقل العاملين في تقديم المعونة والصحفيين. ويجب أن تتوقف إساءة معاملة البهائيين وأتباع الديانات الأخرى.

كما ندعو الحكومة اليمنية للعمل مع شركائها لتحقيق استقرار الريال اليمني وإعادة بناء قدرات المصرف المركزي. ومن الأهمية بمكان أن تتجنب الحكومة اتخاذ أي خطوات، ولو عن غير قصد، من شأنها أن تصعب على المستوردين جلب الغذاء والوقود إلى البلد.

وما من ذرائع أخرى للتأخر في العمل من أجل التوصل إلى تسوية. ونحن نعلم أنه ما من بديل عن الإغاثة الإنسانية الفورية لملايين اليمنيين الذين يواجهون خطر المجاعة والمرض. ونثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها، في ظروف خطيرة، ديفيد بيسلي وبرنامج الأغذية العالمي والشركاء المنفذين وليز غراندي وفريقها في الميدان.

وستواصل الولايات المتحدة دورها القيادي في دعم المساعدات والجهود الحاسمة لمعالجة الأزمة الاقتصادية. ونحث جميع الدول الأعضاء على الانضمام إلينا في هذا المسعى. إنه عمل لا بد من القيام به بغض النظر عن حالة النزاع. وفي نفس السياق، نذكر جميع أطراف النزاع بالتزاماتهم بموجب قانون النزاع المسلح، بما في ذلك الالتزام باتخاذ كل الاحتياطات الممكنة للحد من خطر إلحاق الأذى بالمدنيين والهياكل الأساسية المدنية.

إن مجلس الأمن لا يزال منقسما بشدة بشأن العديد من القضايا، ولكن كما سمعنا اليوم، ليس منقسما بشأن اليمن. لقد ركزنا جميعا حول هذه الطاولة على موضوع مشترك: أن الوقت قد حان لإحراز تقدم على المسار السياسي، وأننا نقف وراء المبعوث الخاص غريفيث وجهوده، ونحن متحدون في مطالبتنا بتنفيذ المطالب الخمسة التي تقدم بها السيد لوكوك، بما في ذلك الوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية ووقف الأعمال العدائية. وستراقب الولايات المتحدة وأعضاء المجلس الوضع عن كثب في الأسابيع المقبلة، وخصوصا ما إذا كانت الأطراف تتعاون مع المبعوث الخاص في مهمته. وعلينا جميعا أن نستخدم نفوذنا الجماعي والفردي للتأكد من أنها تفعل ذلك.

السيد أمدى (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والمدير التنفيذي ديفيد بيسلي والسيدة رشا جرهم على إحاطاتهم الإعلامية التي أبرزت كيف أن الأزمة الإنسانية والقتال الدائر في اليمن لا يزالان مصدر قلق بالغ. لقد تأثرنا فعلا بكلماتهم القوية. وأولئك منا الذين عانوا الجوع بأبعاد أسطورية في الماضي قد سمعوها بصوت عال وواضح. وقد أخبرنا الأربعة بالحقائق على أرض الواقع. وتكلموا بإخلاص سمح لنا بإعادة اكتشاف كم نحن ضعفاء ومستضعفين بصنع أيدينا كبشر. ونعتقد أن الوقت قد حان للتوصل إلى حل سياسي دائم يمكن أن يعالج المعاناة اليومية لملايين اليمنيين بشكل مستدام.

وفي حين كانت هناك زيادة ملحوظة في الاشتباكات في بداية هذا الشهر، لا سيما في مدينة الحديدة، ما تسبب في سقوط قتلى وجرحى بين المدنيين وتشريد، فضلا عن تدمير المرافق المدنية، نلاحظ أن حدة العنف قد انخفضت الآن. وتشير التقارير إلى أن التحالف أوقف عملياته العسكرية في الحديدة. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى وقف دائم لإطلاق النار.

إن تزايد عدد الأصوات الداعية إلى إنهاء الحرب في اليمن مؤخرا أمر يستحق الترحيب. وكما أكد الأمين العام في بيانه في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر،

”على الجانب السياسي، هناك بوادر أمل. ويجب أن نفعل كل ما في وسعنا من أجل تعظيم فرص النجاح.“

ونتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي معا لأجل وقف العنف والحيلولة دون وقوع كارثة إنسانية وشيكة.

ونرى أن بالإمكان تحقيق ذلك من خلال الدعم الكامل للمساعي الدبلوماسية التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث. ونعرب عن تقديرنا لاستمرار المبعوث الخاص في التحضير للجولة القادمة من المشاورات بهدف إحياء المحادثات السياسية. ونرحب أيضا باستعداد الأطراف للتعاون معه. ونؤكد في ذلك الصدد، أن استمرار وقف تصعيد العنف وضبط النفس يكتسيان أهمية قصوى لتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية. وندعو الأمم المتحدة أيضا لاستئناف إشراك الأطراف في التوصل إلى نتيجة متفاوض عليها بشأن ميناء الحديدة الذي ينبغي أن يظل مفتوحا ومستخدما بوصفه شريان الحياة للملايين من اليمنيين.

وندعو جميع الأطراف إلى تسوية خلافاتها من خلال العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، والتي نرى أنها الحل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للشعب اليمني والاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة. ويجب أن يواصل المجلس أيضا تقديم الدعم السياسي للمبعوث الخاص. وفي ذلك الصدد، فلا مناص من وحدة المجلس.

وبينما حان الوقت لاغتنام هذه الفرصة لاستئناف العملية السياسية، فإنه ينبغي أيضا دعم الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني وهما يواصلان العمل في ظل ظروف صعبة للغاية. وأشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى تزايد صعوبة نقل المساعدات الإنسانية والوصول إلى المستودعات والأشخاص المحتاجين، بل أصبحا أمرا مستحيلا في بعض الحالات. ولذلك، فإن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وبشكل مستمر يظل أمرا بالغ الأهمية للسماح بتقديم المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى جميع المحتاجين. ومن الضروري أيضا حماية المدنيين والمرافق المدنية. وبالمثل فإن من الأهمية بمكان حماية إمدادات الأغذية والسلع الأساسية ومعالجة الصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك دفع رواتب الموظفين المدنيين وزيادة التمويل المخصص للعمليات الإنسانية، لأجل التخفيف من حدة المأساة الإنسانية في اليمن.

ختاما، ولصالح المدنيين الذين عانوا كثيرا، فقد آن الأوان لتسريع الجهود المنسقة الرامية إلى تنشيط عملية سياسية يقودها اليمن ويتولى أمرها تحت رعاية الأمم المتحدة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥). وستتيح محادثات السلام المتوقع إجراؤها في السويد فرصة لإحراز تقدم في هذا الصدد. ويجب دعوة الأطراف إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والالتزام بالمشاركة في المحادثات.

ويجب تمكين المجلس من التحدث بصوت واحد في الدعوة إلى وضع حد للحرب في اليمن، وضرورة معالجة الحالة الإنسانية على سبيل الاستعجال. ونتطلع إلى المشاركة البناءة في المناقشات المقبلة بشأن مشروع القرار المقترح من جانب المملكة المتحدة.

السيدة كوردوفا صوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للإحاطة الإعلامية التي أدلى بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، الذي نود أن نغتنم فرصة حضوره لنعرب عن دعمنا الكامل لجهوده التي لا تكل من أجل التوصل إلى حل للنزاع في اليمن عن طريق الحوار. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات التي قدمها السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، والسيدة رشا جرهم.

ولا يمكن وصف العبارات الواردة في حديث مقدمي الإحاطات سوى أنها العار نفسه. ويجب على المجتمع الدولي أن يشعر بالخجل من درجة المعاناة التي سمحنا بها، والتي لا يزال اليمن يواجهها حتى يومنا هذا. وسيتسنى لمؤرخي المستقبل رؤية الحالة في اليمن وستتوصل درراستهم لهذه الحالة إلى كل ما هو خاطئ فيها وفاشل في المجالات الاقتصادية والسياسية والتجارية وآليات العلاقات الدولية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. وإذا سمحنا لهذا البلد بالمضي على مسار الدمار والمعاناة والموت هذا دون اتخاذ إجراءات فعالة وفورية اليوم، فأرى أنه سيكون هناك سبب يحملنا جميعا على الشعور بالعار.

ويعرب وفد بلدي عن شعوره ببالغ القلق إزاء تصاعد العنف في اليمن، وخاصة القصف والغارات الجوية من جراء الحملات العسكرية في مدينة الحديدة والتي أسفرت حتى الآن عما يزيد على ٤٤٥ ٠٠٠ من المشردين داخليا. ومما يثير القلق أنه في حين كان عدد الوفيات الناجمة عن النزاع قد زاد على ١٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٧ وفقا للبيانات الرسمية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية – حاليا، فربما يكون قد تضاعف ذلك العدد خمسة أضعاف اليوم عما كان عليه حتى دون توفر بيانات رسمية حديثة. بل إن تلك الإحصائيات نفسها قد تكون ضئيلة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضحايا الأمراض والجوع الذين حصدت أرواحهم هذه الأزمة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان وحده. وفي ذلك الصدد، ينبغي التفكير في التكنولوجيا ومصدر الأسلحة والقذائف والقنابل التي تنشر في اليمن والتي تستخدم في شن الهجمات على المستشفيات والأسواق والأماكن العامة والحافلات المكتظة بالأطفال وحفلات الزواج، والتي يروح ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء. ولئن كنا نتحدث عن حل النزاع في اليمن سلميا عبر الحوار، فإنه يجب وقف تحويلات تلك الأسلحة والقذائف والقنابل وبيعها. ونهيب بالضمير الإنساني وبمسؤولية المجتمع الدولي في ذلك الصدد.

ونعرب عن شعورنا بالأسف أيضا لصعوبة الوصول إلى ميناء الحديدة بسبب استمرار الاشتباكات، في حين أصبح زرع الألغام المضادة للأفراد يهدد سلامة عمال الموانئ، علاوة على تهديد المساعدة الإنسانية التي يتم إيصالها للبلد عبر الميناء. وفي ظل هذا الوضع الخطير، فإن العديد من وكالات المعونة الإنسانية، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أصبحت عاجزة عن الوصول إلى الـ ٥١ ٠٠٠ طن متري من القمح المخزن في صوامع غلال البحر الأحمر ولا إلى المستودعات التي تخزن فيها مواد المساعدة الإنسانية وبضائعها.

ووفقا لتقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان، فربما تصبح حياة أكثر من ١ ٥٠٠ امرأة من مجموع ١٠ ٠٠٠ من النساء الحوامل المحاصرات بين نيران الاشتباكات التي وقعت في مدينة الحديدة عرضة للخطر أيضا في حال تعذر الوصول إلى المستشفى الوحيد في المدينة الذي يمكنه توفير الرعاية الصحية الطارئة لهن. ونود أن نشير إلى مستشفى الثورة الذي تم تعرّض للقصف بشظايا قذيفة في الأسبوع الماضي، والذي يواصل تقديم خدماته على الرغم من العنف، بما فيها الخدمات المقدمة لـ ٥٩ طفلا من بينهم ٢٥ طفلا في قسم العناية المركزة.

ونذكّر الأطراف بأن أي هجوم أو حملة عسكرية تستهدف المدنيين أو الأماكن العامة والمراكز الطبية والتعليمية، أو إطلاق الصواريخ ونشر الألغام المضادة للأفراد، يتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وبالتالي، فقد تشكّل تلك الأعمال جرائم ضد الإنسانية يمكن التحقيق فيها والمعاقبة عليها أمام المحاكم الدولية ذات الصلة. ومن ناحية أخرى، نلاحظ مع الشعور ببالغ القلق أن القوات المسلحة التي تشكّل جزءا من الائتلاف ولديها قواعد عسكرية على الأراضي اليمنية تواصل

أعمال القمع وتتسبب في الوفيات بين المدنيين الذين يعارضون وجودها، كما حدث في محافظة المهرة في الأيام الأخيرة.

ونؤكد مجددا أن من شأن أي هجوم أو حملة عسكرية ضد المدن وميناء الحديدة أن تترتب عنهما آثار خطيرة على ما يزيد على ٢٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الراهن، بل من شأنهما أيضا أن يزيدا عدد هؤلاء الأشخاص إلى مستويات لا يمكن تحمله، ما يؤدي بدوره إلى زيادة عدد الأشخاص المعرضين لخطر المجاعة من ٨ إلى ١٣ مليون شخص. ولذلك، ندعو أطراف النزاع إلى الامتناع عن مهاجمة ميناء ومدينة الحديدة أو تهديد أمن الميناء وسلامته وتشغيله، فضلا عن الامتناع عن تقييد إيصال المساعدة الإنسانية أو منع نشرها. وندعو السلطات اليمنية أيضا إلى تجنب وضع القيود أو العقبات الإدارية التي تؤثر على دخول الواردات من الأغذية الأساسية مثل القمح والأرز والسكر والحليب وغيرها. فلن تؤدي الأعمال العسكرية في اليمن إلا لانتهاك وإضعاف الجهود التي تبذلها منظمتنا، وتلك التي يبذلها المبعوث الخاص على وجه الخصوص، بهدف إجراء حوار من شأنه جعل الأطراف أكثر قربا من التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

ولذلك، يجب على المجلس دعوة الأطراف مجددا للامتثال لقراراته، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بوصفها قرارات إلزامية.

ولذلك، ندعو جميع العناصر الفاعلة والأطراف المعنية إلى وقف العنف فوراً والمشاركة في جميع مبادرات المبعوث الخاص الرامية إلى استئناف الحوار من أجل التوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يلبي مطالب الشعب اليمني وتطلعاته، مع احترام سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن التزام الأطراف دون شروط مسبقة أمر ضروري.

في الختام، نكرر الإعراب عن تأييد وفد بلدنا لعملية المشاورات والحوار التي استهلها المبعوث الخاص بوصفها خطوة هامة لتوجيه عملية المفاوضات السياسية نحو التوصل إلى حل سلمي للحالة في اليمن.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): يشكر وفد بلدي السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد ديفيد بيسلي، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة رشا جرهوم، مؤسسة ومديرة مبادرة مسار السلام في اليمن، على إحاطاتهم الإعلامية الممتازة والمفيدة والمؤثرة.

تتابع جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب القتال الدائر منذ سنوات في إطار النزاع على السلطة في اليمن. إن استمرار المعارك وتطورها يثيران القلق إلى درجة تتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام من جانب أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي. فعلى الرغم من جميع الجهود المضطلع بها منذ بداية القتال، لم تشهد حالة السكان المدنيين أي تحسن مطرد. وفي الآونة الأخيرة، أُغلقت مستشفى الثورة – وهي المرفق الرئيسي للرعاية الصحية الذي يخدم الحديدة – وهرب منها المرضى نظراً لقربها المكاني من الاشتباكات الجارية في إطار هجوم الحكومة اليمنية وحلفائها على المتمردين الحوثيين. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار انعدام الأمن على نطاق واسع والذي يعاني منه المدنيون الذين يعيشون في المناطق الأكثر تضرراً من النزاع، حيث يعيشون في خوف يومي من الإصابة برصاصة طائشة ويخشون من ألا يعود أفراد أسرهم إلى المنزل بعد انقضاء يوم العمل. وفي معظم الحالات التي تتسم بالحرمان لسنوات طويلة وعدم القدرة على دفع تكاليف الغذاء والافتقار إلى الرعاية الصحية وعدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة بانتظام، نتوقّع أن نرى الناس وقد تملّكهم اليأس. وعلى الرغم من أنهم ما برحوا يواجهون ذلك الواقع، فإننا نقدّر حقيقة أن أبناء الشعب اليمني يواصلون بذل كل ما في وسعهم للاستفادة من طاقتهم والتعامل مع الحالة

على الرغم من أنهم لا يزالون يواجهون الحرب والخوف من الموت يومياً.

ويدعو وفد بلدي أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني، مع الأخذ في الاعتبار أن السيد لوكوك أشار في آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8379) إلى تسجيل أكثر من ٠٠٠ ٥ انتهاك للقانون الدولي الإنساني منذ أواخر أيار/مايو – وهو رقم كبير جداً – بما في ذلك خسائر فادحة في صفوف المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية الحيوية والإضرار بها، مثل المستشفيات وشبكات المياه والكهرباء والأسواق والطرق والجسور، من بين أشياء أخرى. وقد أشار خلال الجلسة ذاتها إلى التأخير في إصدار تأشيرات الدخول والقيود المفروضة على استيراد المعدات والبضائع وسحب التصاريح والتدخل في عمليات التقييم الإنساني والتدخل في الرصد وغيرها من العراقيل التي تحدّ من قدرة الوكالات الإنسانية على تقديم المساعدة الحيوية إلى المدنيين الأبرياء.

وبالنظر إلى هذه الحالة، فنحن مقتنعون بوجوب وقف الأعمال العدائية بالقرب من جميع الهياكل والمرافق الأساسية التي يعتمد عليها تقديم المساعدة والواردات التجارية. وما لا يمكن إنكاره أن إبرام وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية سيجسّد التزامات أطراف النزاع باحترام القانون الدولي الإنساني وبذل كل ما في وسعها لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية. وينوّه وفد بلدي بالجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وغيرها من الوكالات للتخفيف من خطر الكوليرا والمجاعة، بما في ذلك توفير منظمة الصحة لقاحات الكوليرا لأكثر من نصف مليون يمني في تشرين الأول/أكتوبر، ويعرب عن امتنانه إزاء هذه الجهود.

في الختام، نؤيد جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غريفيث. ونعتقد أن مبادرته لبدء عملية المفاوضات هامة لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إحلال السلام في اليمن – وهو اقتراح نأمل أن يحظى بالموافقة التامة من جانب أطراف النزاع. ونطلب من أعضاء المجلس البقاء متحدين ودعم طلبات السيد لوكوك في هذه القاعة حتى يمكن ترجمتها إلى إجراءات من خلال تحسين حالة الشعب اليمني.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): ينضم وفد بلدي إلى غيره من الوفود في الإعراب عن الشكر للمبعوث الخاص غريفيث ووكيل الأمين العام لوكوك والمدير التنفيذي بيسلي والخبيرة المتخصصة في الحماية الاجتماعية جرهوم على بياناتهم الثاقبة والبليغة والزاخرة بالمعلومات. وتتابع كازاخستان عن كثب التطورات الأخيرة وتود أن تطرح ثلاث نقاط اليوم.

أولاً، تعرب كازاخستان عن بالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية، التي تواصل تدهورها بسبب التصعيد العسكري الأخير والأزمة الاقتصادية الحادة والسريعة، حيث يقترب البلد من السقوط في براثن أسوأ مجاعة يشهدها العالم خلال أكثر من قرن، فيما تهدد الأزمة حياة الملايين من الناس في اليمن يوميا. وقد حركت مشاعرنا التقييمات الخطيرة للسيدين مارك لوكوك وديفيد بيسلي للحالة الإنسانية المروعة في البلد. وتؤيد كازاخستان بقوة دعوات الأمم المتحدة جميعَ الأطراف إلى وقف إطلاق النار وصون أرواح المدنيين ومنع الوفيات والإصابات وإتاحة حرية التنقل وحماية المستشفيات والعيادات والمدارس، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، ندعم تنفيذ النقاط الخمس التي اقترحها السيد لوكوك جميعها من أجل تجنب وقوع كارثة إنسانية.

ثانياً، نحثّ جميع الأطراف في اليمن على إيجاد حلول توفيقية وعلى رفض القرارات الانفرادية التي يمكن أن تضرّ بعملية السلام. وينبغي تكثيف البحث عن حل سلمي للنزاع، ويجب التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل وعاجل دون شروط مسبقة. فقد أصبحت فرص إجراء محادثات لإنهاء الحرب المدمرة

في اليمن حقيقة بدرجة أكبر بعد أن أكدت المملكة العربية السعودية مؤخراً استعدادها لإجلاء ٥٠ من جرحى المقاتلين الحوثيين، كتدبير لبناء الثقة. وتدعو كازاخستان الأطراف اليمنية إلى اغتنام هذه الفرصة من أجل تخفيف حدة التوترات والمشاركة الكاملة وبشكل بناء وبحسن نية في بناء الثقة فيما بينها واتخاذ خطوة نحو إنهاء النزاع. وفي هذا الصدد، أثلج صدورنا إعلان المبعوث الخاص عن الاتفاق الذي توصلت إليه الأطراف الثلاثة للنزاع بشأن تبادل أسرى الحرب والمحتجزين.

ثالثاً، نرى أن هناك حاجة إلى اتباع نهج إقليمي مجُدَّد للحفاظ على وقف إطلاق النار وتعزيز عملية السلام. ونثني على محاولات المبعوث الخاص الرامية إلى إشراك مختلف الدول في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج في تلك العملية. ونرحّب بالاجتماعات المثمرة التي عقدها المبعوث الخاص مؤخرا مع حكومة اليمن والجهات الفاعلة الإقليمية، بما في ذلك كبار قادة حركة أنصار الله الحوثية، والتي ستساعد على التوصل إلى الاتفاق المنشود. إن دعم البلدان المجاورة أمر بالغ الأهمية ولا بد من السعي إلى العمل من أجل أن يصبح اليمن خالياً من العنف. وبينما نعمل على الجبهة السياسية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بنفس القدر على تعبئة الموارد من أجل التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية. وفي نهاية المطاف، لا بد من التغلب على الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية بتقديم المزيد من المعونات المالية وزيادة الاستثمارات في التنمية لمساعدة اليمن على تحقيق الاستقرار.

أخيراً، تعرب كازاخستان عن دعمها غير المشروط لجهود المبعوث الخاص وتحث الأطراف على المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة في العملية السياسية. ونتفق مع رشا جرهوم على أن مشاركة المرأة والمجتمع المدني أمر هام، وعلى أنه ينبغي أخذ توصياتهما في الاعتبار.

كما ندعو أطراف النزاع إلى التحلي بالمرونة من أجل تفادي الخلافات وحل المسائل المعقدة على الوجه الصحيح.

ونعتقد أن التوصل إلى تسوية سياسية من خلال التفاوض وبتيسير من الأمم المتحدة، من خلال حوار شامل للجميع بين اليمنيين، هو الحل الوحيد، وأنه يجب أن تمضي جميع التدابير في هذا الاتجاه. وكازاخستان مستعدة للعمل بشأن نص مشروع قرار ذي صلة للمساعدة في تسوية النزاع اليمني.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر مارتن غريفيث، ومارك لوكوك، وديفيد بيسلي، ورشا جرهوم على إحاطاتهم الإعلامية المقنعة والرائعة. لقد قدموا لنا وصفا خطيرا للأزمة الإنسانية في اليمن. تؤكد عباراتهم القوية على الحاجة الملحة لأن يعمل مجلس الأمن ويتخذ القرار. لقد أوضحوا أننا بحاجة إلى حل سياسي سلمي ومستدام. وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاث مسائل، هي: أولا، النزاع والجوع؛ ثانيا، مسؤولية المجتمع الدولي؛ ثالثا، الحاجة الملحة إلى التوصل لحل سياسي.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، هناك حلقة مفرغة للنزاع والجوع في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ففي أيار/مايو (انظر S/PV.8267)، اعتمد المجلس بالإجماع قرارا قمنا بتيسيره (القرار ٢٤١٧ (٢٠١٨)) يدعونا جميعا إلى كسر هذه الحلقة المفرغة. وفي هذا السياق، يتوقف القضاء على الجوع الشديد في اليمن في نهاية المطاف على إرادتنا السياسية الجماعية.

تتفاقم الحالة في اليمن جراء التدخل في عمل مستودعات الأمم المتحدة، واستمرار الغارات الجوية، والقصف العشوائي. لقد أدت هذه الهجمات إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية الحيوية ومرافق المياه والصرف الصحي والمرافق الصحية، على النحو الذي وصفه للتو السيد لوكوك. وبوجه عام، فإن حرمان المدنيين من مواد لا غنى عنها لبقائهم على قيد الحياة – في الواقع، تجويع المدنيين عمدا كأسلوب من أساليب الحرب – أمر لا يمكن السماح به تحت أي ظرف من الظروف؛ وربما يشكل جريمة حرب.

ونحيط علما بالملاحظات التي أبداها السيد لوكوك إزاء فترة الهدوء في القتال الدائر حول الحديدة، والتي يجب أن تصبح دائمة. إن الحصار الجزئي المفروض طوال العام يتسبب بالفعل في أوجه نقص كبيرة. وفي حالة تجدد التصعيد، قد يصبح وصول أي سفينة تحمل سلعا حيوية للسكان المحتاجين إلى ميناء الحديدة أمرا غير ممكن. إن الميناء يمثل شريان الحياة الأساسي للملايين من الشعب اليمني. وقد أعربنا، في مناسبات عديدة، عن قلقنا إزاء استهداف قذائف يطلقها الحوثيون لمدنيين في المملكة العربية السعودية. يجب أن تتوقف هذه الهجمات بالقذائف.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية من بياني، وهي مسؤولية المجتمع الدولي. لقد قال الأمين العام غوتيريش بوضوح تام إنه قد حان وقت العمل. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لحماية المدنيين في أوقات النزاع. وتتمثل أنجع الطرق للقيام بذلك في تأييد المجلس تأييدا تاما للمطالب الخمسة الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأود أن أكرر التأكيد عليها، وأعبر عن الكيفية التي نراها بها.

أولا، كخطوة أولى نحو الوقف الكامل للأعمال العدائية، يمثل وقف إطلاق النار بغرض إنساني السبيل الوحيد لمنع حدوث مجاعة شاملة. ثانيا، من أجل حماية الإمدادات الغذائية والسلع الأساسية في جميع أنحاء البلد، ثمة حاجة لفتح جميع الطرق أمام تلك السلع. ثالثا، نحن بحاجة إلى ضخ نقد أجنبي بقدر أكبر وبوتيرة أسرع في الاقتصاد من خلال البنك المركزي. ونرحب بعملية الضخ الأخيرة، على نحو ما وصفها المبعوث الخاص غريفيث للتو. رابعا، هناك حاجة لزيادة تمويل العمليات الإنسانية. تقوم مملكة هولندا بدورها في هذا الصدد. خامسا، لا بد من التعاون الكامل مع المبعوث الخاص من أجل إنهاء النزاع. لا بد للمجلس من أن يدعم تلك المطالب الخمسة. ولذلك، فإننا نرحب بالإعلان الذي أصدرته المملكة المتحدة للتو بأنها ستعمم مشروع قرار يوم الاثنين يؤيد تلك المطالب الخمسة.

ومن مسؤولية المجلس أن يتخذ موقفا حازما ضد الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، كتلك التي نراها يوميا في اليمن. ويتعين علينا الدفاع عن العاملين الشجعان في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ إذ لا ينبغي أبد أن يكونوا هدفا للهجمات. ويجب ألا تقوم أطراف النزاع بتسييس إمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وينبغي لجميع الأطراف أن تمكن الأمم المتحدة من جمع بيانات موضوعية من أجل وضع تقييمات موثوقة للاحتياجات استنادا إلى الاحتياجات الحقيقية للسكان.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي رفع صوته ضد الإفلات من العقاب. يجب محاسبة الجناة، وستتم محاسبتهم، ليس لتحقيق العدالة للضحايا في المستقبل فحسب، بل ولردع هذه الجرائم في الوقت الحاضر. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا للعمل الجاري الذي يضطلع به فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن التابع لمجلس حقوق الإنسان،وفريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة الجزاءات.

وتتعلق النقطة الثالثة والأخيرة من بياني بالحاجة إلى إيجاد حل سياسي. واستجابة للمطلب الخامس لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يمكنني أن أقول إن الاتحاد الأوروبي وهولندا يؤيدان تأييدا كاملا الجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غريفيث من أجل التوصل إلى حل سياسي مستدام. وعلى نحو ما قال الآخرون، ينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في المحادثات في السويد دون شروط مسبقة. ينبغي أن يعملوا مع السيد غريفيث بحسن نية وعلى نحو بناء. وينبغي للبلدان ذات التأثير على أطراف النزاع أن تستغل وضعها لضمان نجاح المحادثات. يجب أن تكون المحادثات شاملة للجميع، كما ينبغي أن تتناول المظالم المحلية في اليمن. ونشيد بالسويد على استعدادها لاستضافة المحادثات،

ونشكر الكويت لتقديم الدعم اللوجستي، ونشكر عمان على دورها البناء.

ونتوجه بالشكر للسيدة جرهوم على إحاطتها الإعلامية، التي أبرزت أثر النزاع على النساء وتصميم المرأة على الإسهام بطريقة مجدية في تحقيق السلام وبناء يمن أفضل. ويمكن أن نسترشد بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في هذا الصدد. يجب، أولا وقبل كل شيء، أن يتوقف العنف المروع ضد النساء والفتيات، على نحو ما وصفته السيدة جرهوم، ولكن ذلك لا يكفي. إننا ندعو الأطراف إلى إشراك النساء في وفودها. ويسرنا أن السيد غريفيث قد حضر بالفعل اجتماعات مع عدد من الممثلات. فحقيقة أن الرجال هم من يقاتلون لا تعني أن الرجال فقط هم من يتعين عليهم صنع السلام. إننا بحاجة إلى مشاركة النساء اليمنيات مشاركة كاملة في عملية السلام. إنهن على دراية بما يحتاجه جميع أبناء شعب اليمن.

في الختام، إننا نشعر ببالغ القلق إزاء وقوف الملايين من أبناء الشعب اليمني على حافة المجاعة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل معا لجعل وصول المساعدات الإنسانية أمرا ممكنا والتوصل إلى وقف لإطلاق النار لأغراض إنسانية الآن بحيث يتسنى الوصول إلى الأشخاص المحتاجين. ومن الملح أن يدعم المجلس المطالب الخمسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وبناء على نصيحة فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك بلدان جامعة الدول العربية، إلى الكف عن إرسال أسلحة إلى ساحة الحرب هذه ومقاتليها الرئيسيين. يجب أن نركز الآن على التصدي الفوري للمجاعة والتوصل إلى حل سياسي سلمي ومستدام لهذا النزاع الرهيب. وينبغي للمجلس أن يقدم دعمه الكامل للجهود التي يبذلها السيد لوكوك والسيد غريفيث. هذا هو ما يحتاجه شعب اليمن من المجلس.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أود، في البداية، أن أشكر المبعوث الخاص غريفيث، ووكيل الأمين العام لوكوك، والمدير التنفيذي بيسلي على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة والمقنعة والحسنة التوقيت. وأقدر كثيرا جهودهم الدؤوبة من أجل استعادة السلام والاستقرار وتحسين الحالة الإنسانية في اليمن. كما أود أن أشكر السيدة رشا جرهوم على إحاطتها الإعلامية.

لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية السياسية في الوقت الحاضر في اليمن خطيرة. لم يؤد التصعيد الأخير في النزاع المسلح في البلد إلى وقوع خسائر بين المدنيين فحسب، بل وتدمير الطرق والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية. وعلاوة على ذلك، أدى إلى عرقلة المساعدة الإنسانية وزاد من خطر المجاعة وتفشي الكوليرا. إننا حقا نشعر بالحزن الشديد إزاء معاناة الشعب اليمني، ونعرب عن قلقنا إزاء الحالة في اليمن.

لا يمكن حل مشاكل اليمن إلا بصورة سياسية. لا يمكن للوسائل العسكرية أن تحقق سلام دائم. ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل سيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وأن يدعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، ويتوصل إلى حل شامل للجميع من خلال الحوار والتفاوض، استنادا إلى القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، والوثائق الختامية لمؤتمر الحوار الوطني في اليمن.

ونرحب بالجهود الأخيرة من جانب المجتمع الدولي والمبعوث الخاص غريفيث للنهوض بعملية السلام في اليمن.

وبفضل الجهود المشتركة التي يبذلها المبعوث الخاص والأطراف المعنية، أحرز تقدم بشأن مسائل من قبيل الإفراج عن السجناء وإجلاء الجرحى، وبالتالي تهيئة الظروف للحوار. واضطلع المبعوث الخاص بدبلوماسية مكوكية مكثفة. وبالعمل عن كثب مع الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة، شجعها على

الالتقاء في منتصف الطريق والعودة إلى طاولة المفاوضات. ويعمل المبعوث الخاص على النهوض بإطار للتفاوض السياسي والصين تقدر الجهود التي يبذلها.

ينبغي أن يظل مجلس الأمن والأطراف المعنية متحدين ويواصلون دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص، بما في ذلك الجهود المكثفة الرامية إلى تعزيز السلام والحوار ودفع الأطراف في اليمن إلى تنحية خلافاتها جانبا بغية البدء في جولة جديدة من محادثات السلام في السويد في أسرع وقت ممكن. ونحث الأطراف في اليمن على العمل عن كثب مع المبعوث الخاص غريفيث للعودة إلى مسار الحوار في أقرب وقت ممكن ومواصلة مشاركتها في عملية التفاوض. وندعو المجتمع الدولي وبلدان المنطقة إلى مواصلة المساعدة البناءة من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن الحالة الإنسانية المتدهورة في اليمن قد جذبت الاهتمام الوثيق للمنطقة والعالم بأسره. ينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنسانية والمساعدة بطريقة محددة الأهداف من خلال توفير السلع مثل الأغذية والأدوية وكذلك الدعم التمويلي للتخفيف من معاناة الشعب اليمني. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا دعم اليمن في جهوده الرامية إلى تحسين اقتصاده وتثبيت الأسعار وضمان سلامة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق في الوقت المناسب وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب اليمني.

ونرحب بقيام الحكومة اليمنية بتأجيل القيود المفروضة على واردات معينة إلى أجل غير محدد. والصين ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لدفع مسألة اليمن بشكل مشترك وبسرعة إلى مسار إيجاد تسوية سياسية بغية تحقيق السلام والأمن والاستقرار في اليمن بأسرع ما يمكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد بن مبارك (اليمن): في البداية، اسمحوا لي، سعادة السفير، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في الشهر الحالي. متمنيا لكم ولوفد بلدكم التوفيق والسداد. وأشكركم على إتاحة الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر. وأشكر السيد مارتن غريفيث، والسيد مارك لوكوك والسيد ديفيد بيسلي على إحاطاتهم الإعلامية وعلى الجهود التي يبذلونها.

كما لا يفوتني أن أشكر العاملين في المجال الإنساني، وعلى وجه الخصوص الأفرقة المحلية العاملة في اليمن. والشكر أيضا موصول للناشطين والعاملين في المجال الإنساني وللأخت رشا جرهوم ومن خلالها للمرأة اليمنية الصامدة رغم قسوة المعاناة في اليمن.

تنعقد هذه الجلسة في ظل أوضاع إنسانية أكثر صعوبة يشهدها بلدي. وتزداد سوءا يوما بعد يوم. ولن أخوض في أسبابها، فالكل يعلم أنها نتيجة وليست سببا. ولا يمكن حل هذه الكارثة من دون حل مسبباتها.

دعوني باختصار، أن أعقد مقارنة بين ما يجري على الأرض على المستويات الاقتصادية والإنسانية والسياسية، حتى نتمكن جميعا من تشخيص الواقع الذي سيقودنا إلى إيجاد الحلول المستدامة ومعرفة من الذي يسعى إلى إحلال السلام والاستقرار وإنهاء معاناة اليمنيين ومن الذي يعرقل جهود السلام.

ففي الجانب الاقتصادي، قامت الحكومة اليمنية من مقرها في العاصمة المؤقتة في عدن وعبر اللجنة الاقتصادية وبمشاركة البنك المركزي باتخاذ جملة من التدابير الاقتصادية، ومنها القرار ٧٥، الهادفة إلى وقف تدهور الاقتصاد وتدهور سعر العملة المحلية. وقد ساهمت هذه التدابير في الحد من تدهور العملة ورفعت قيمة الريال اليمني مقابل الدولار، إذ وصل سعر اليوم إلى ٦٨٤ ريالا مقابل الدولار بعد أن وصل سابقا إلى ٨٦٠ ريالا.

لقد هدف القرار ٧٥ بدرجة أساسية إلى إيقاف تهريب وبيع المشتقات النفطية في السوق السوداء وبأسعار مضاعفة ومنح تجار السلع الغذائية الأساسية ميزة الحصول على خدمات الصرف من الريال إلى الدولار بسعر تفضيلي عن سعر السوق من البنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف وبهدف إيصال السلع الغذائية للمواطنين بسعر مناسب وبعيدا عن السوق السوداء المبالغ فيها. إلا أنه وبناء على طلب اتحاد الغرف التجارية والصناعية اليمنية واستجابة لمناشدات المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني، تم تعليق تطبيق آلية منح الموافقات على استيراد وشحن السلع الأساسية الغذائية لتسهيل توريدها وتعزيز المخزون في جميع المحافظات وإعادته إلى مستواه الطبيعي.

لقد سهل البنك المركزي فتح الاعتمادات المستندية للمواد الغذائية لجميع مناطق اليمن بتمويل من الوديعة السعودية. وحتى اليوم، تم تمويل مواد مثل القمح والأرز وغيرها من السلع الأساسية بمبلغ ٢٦٦ مليون دولار. ٧٥ في المائة منها للمحافظات الخاضعة لمليشيات الحوثي، كون الحكومة تتعامل مع جميع مواطني الجمهورية اليمنية على حد سواء دون أي تمييز.

ونتيجة للصعوبات الاقتصادية التي يمر بها بلدي وحاجة السكان الملحة، نرجو أن تلتزم منظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن باستخدام البنك المركزي والبنوك التجارية تحت إشرافه لتحويل الأموال إلى اليمن. كما ننتظر من المنظمات الإنسانية الدولية العاملة في اليمن المساهمة في دعم الاقتصاد اليمني من خلال شراء المواد المطلوب توزيعها من الأسواق المحلية، لما في ذلك من خدمة اقتصادية وتثبيت للعملة الوطنية وتمكين للبنك من تأدية دوره الرقابي المطلوب منه من قبل جميع المؤسسات الدولية لتطبيق القرارات الدولية فيما يخص الجزاءات والقوانين المالية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها. كما أن ذلك سيسهم في توفير فرص عمل كبيرة وتشجيع القطاع الخاص على الاستمرار، كون ما يربو على أكثر من ٦ ملايين شخص يتم إعالتهم في اليمن عبر أنشطة القطاع الخاص.

ترحب الحكومة اليمنية بالبيان الصادر في الرياض في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الهادف إلى تحديد الإجراءات والتدابير الرئيسية والعاجلة لمعالجة الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن ودعم الأشقاء والأصدقاء الرامي إلى دفع الرواتب لجميع الموظفين في عموم اليمن وفقا لكشوفات عام ٢٠١٤. وأود أن أشكر الأشقاء في التحالف والدول الشقيقة والصديقة على دعمها للاقتصاد اليمني، وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية والتي ساعدت منحة المشتقات النفطية المقدمة منها لمولدات الكهرباء في المحافظات بواقع ٦٠ مليون دولار شهريا في دعم الاقتصاد واستقرار الريال ومكافحة غسل الأموال في تجارة المشتقات التي تمثل أكثر من ٦٠ في المائة من الطلب على العملة الأجنبية والتداول النقدي في اليمن. وفي المقابل، تقوم إيران بتزويد ميليشيات الحوثي بالصواريخ الباليستية والألغام البرية والبحرية والتي تسهم في زيادة معاناة الشعب اليمني وتتعدى على دول الجوار في اختراق صارخ لقرارات مجلس الأمن حسب تقارير فريق الخبراء التابع للجنة جزاءات مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أما في الجانب السياسي والإنساني، فتؤكد الحكومة اليمنية التزامها بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي وحقوق الإنسان، وتدعو المجتمع الدولي للضغط على المليشيات الحوثية للسماح بالوصول الآمن والسريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية والأفراد العاملين في المجال الطبي والإنساني إلى جميع المحتاجين في اليمن واحترام وحماية المدارس والمرافق الطبية وعدم استخدام المدنيين كدروع بشرية وعدم تجنيد الأطفال والزج بهم في الجبهات.

لقد مل شعبنا من تكرار الحديث عن الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في حقه من قبل المليشيات الحوثية. فهو يذوق مرارتها كل يوم وبدلا من أن يعاقب الجلاد والمجرم الملطخة يداه

بدماء الأبرياء من الأطفال والنساء، يتم قتل الضحايا مرتين. الأولى على يد المليشيات الإجرامية وقادتها والمرة الثانية عندما يتم تجاهل تلك الجرائم. وتعطى الفرصة تلو الفرصة لتلك المليشيات لإطالة أمد الصراع والمتاجرة بمعاناة الضحايا وذويهم.

إن لسان حال الضحايا من الأطفال والنساء يقول: لا تقتلونا مرتين.

هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يتخلف عن مشاورات السلام؟ هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يتخذ من المدنيين والأطباء والمرضى دروعا بشرية؟ هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يزرع الأرض بملايين الألغام؟ هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يجند الأطفال والشباب الذين هم عماد المستقبل ليدفع بهم إلى محارق الموت؟ هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يحاصر المدن الآهلة بالسكان، ويقتل قناصته الأطفال والنساء كل يوم؟ هل يمكن لمن ينشد السلام الحقيقي أن يخطف الصحفيين والناشطين والمعلمين ويرميهم في غياهب السجون ويذيقهم شتى أصناف العذاب؟

واستجابة لحديث السيد ديفيد بيسلي قبل لحظات عن المجاعة، وعن الحاجة للغذاء، قامت ميليشيات الحوثي قبل لحظات قليلة جدا بقصف وإحراق مخازن غذاء تابعة لشركة إخوان ثابت في الحديدة رغم تعليق العمليات العسكرية. ووفقا لتقارير حقوقية وصحفية موثقة فقد قامت ميليشيات الحوثي بتجنيد آلاف الأطفال في صفوفها واحتجزت الأطباء والمرضى في مستشفى ٢٢ أيار/مايو بالحديدة، كدروع بشرية، وفخخت المباني والطرق وحتى الأشجار، وزرعت ملايين الألغام. بل ووفقا لوكالة الأسوشيتد برس فقد فخخت حتى ميناء الحديدة وما زالت تحاصر مدينة تعز منذ أكثر من ثلاث سنوات وما زالت القذائف والقناصة تقتل فيها كل يوم المزيد من النساء والأطفال.

وما زالت تعز منذ فترة طويلة تنتظر أن تُزار من قبل المؤسسات الدولية حتى يحكي لهم أبناؤها معاناتهم وحتى يستذكر العالم معهم أسماء ضحاياهم. الطفلة تهاني الراعي، ست سنوات، الطفل جلال عبد الخالق، ثماني سنوات، قتلا بقذيفة كاتيوشا أطلقتها عليهما ميليشيات الحوثي، ولم يُكرم إسماهما ولم نسمع حديثا عنهما. الطفل فريد شوقي، خمس سنوات كان يصرخ بعد إصابته بقذيفة حوثية ”لا تقبروني“، ولكنه للأسف مات. وغيرهم العشرات والعشرات من الأطفال يقتلون كل يوم بسبب أعمال القنص أو القذائف. لكن للأسف لا يذكرهم أحد.

في المقابل، فقد قاربت الحكومة بشكل كبير التوصل إلى اتفاق مع مكتب المبعوث الخاص حول مسودة تبادل الأسرى والمعتقلين والمفقودين والمحتجزين تعسفيا، والمخفيين قسرا، والموضوعين تحت الإقامة الجبرية. وقبلت الحكومة بمقايضة أسير الحرب الحوثي بمعتقل أو مختطف أو محتجز تم اختطافه نتيجة لمواقف لا علاقة لها بالحرب. فعلنا ذلك لحرصنا على المضي في إجراءات بناء الثقة وحرصا منا على تحرير المحتجزين الذين نعلم أنهم يعانون من أسوأ أنواع المعاملة. ونعلن استعدادنا للتعامل الإيجابي مع كافة المقترحات الخاصة بإجراءات بناء الثقة، وكل ما من شأنه تخفيف المعاناة عن أبناء شعبنا. ونقدر في هذا الصدد الجهود الصادقة والحثيثة للمبعوث الخاص للأمين العام.

إن الشعب اليمني لا ينتظر من هذا المجلس الموقر المزيد من الشجب والإدانة أو البيانات أو حتى القرارات. إنه ينتظر منكم أن تترجم، على أرض الواقع، قراراتكم السابقة التي صدرت في هذه القاعة وأن يتم تنفيذها. يخطئ من يظن أن هناك فرصة أخيرة للسلام، لأننا نؤمن أن هناك آلاف الفرص للسلام الحقيقي العادل والشامل والمستدام المبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها لا سيما المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وقرارات هذا المجلس لا سيما القرار الدولي ٢٢١٦ (٢٠١٥).

نريد السلام الذي يُنهي الانقلاب ويعيد مؤسسات الدولة المختطفة ويستلزم تسليم السلاح الثقيل والمتوسط إلى المؤسسات العسكرية الشرعية صاحبة الحق الحصري في امتلاك السلاح. ومن هذا المنطلق تجدد الحكومة اليمنية موقفها الداعم لجهود المبعوث الخاص لإحلال السلام من خلال نيته لعقد جولة جديدة من المشاورات. ونأمل أن يلتزم الطرف الإنقلابي بالحضور إلى هذه المشاورات بنية صادقة لمناقشة حزمة إجراءات بناء الثقة المقترحة من قبل المبعوث الخاص.

وسيظل فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة اليمنية كما كانوا دوما يسعون لكل فرصة سلام بنية صادقة وحس وطني وأمل عريض لأن اليمن بلد الحضارة والتاريخ والحكمة يستحق أن يعيش بكرامة وسلام وازدهار في ظل يمن اتحادي قوي ومستقل. ولن نقبل بفرض التجربة الإيرانية على بلادنا بأي شكل كان.

وأخيرا، السيد الرئيس، إن على هذا المجلس الموقر أن لا يظل يلعن ظلام الحرب والمعاناة الإنسانية بل عليه أن يشعل شموع السلام. نعم يجب إسكات فوهات البنادق، لكننا نريدها أن تسكت للأبد.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.